المجلة العربية للعلوم الإدارية
مجلد ١٧، عدد ٢، مايو ٢٠١٠، ٢٧٧ - ٣١٩

أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن

* عماد محمد أبو عجيلة
** علام محمد حمدان
* جامعة السابع من إبريل، الجماهيرية الليبية
** الجامعة الأهليـة، مملكة البحرين

مصطلحات علمية

جودة التدقيق، إدارة الأرباح، الشركات الصناعية.

الملخص

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، من ناحية، وفحص تأثير إحدى العوامل المؤثرة على تلك الممارسة، والمتمثلة في خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) من ناحية أخرى. من أجل تحقيق أهداف الدراسة، استخدمت العديد من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم مع بيانات هذه الدراسة. حيث تمثلت تلك الأساليب في اختبار ذي الحدين (Binomial Test) لغرض اختبار الفرضية الرئيسة الأولى، واختبار (Binary Logit) لاختبار الفرضيات الرئيسة الأخرى (الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسادسة). ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها، أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٦ بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات والذي يظهر جلياً في سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، حيث كانت سنة ٢٠٠٥ هي أقل السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت نسبة الممارسة فيها ٢٪ فقط من شركات العينة، في المقابل كانت سنة ٢٠٠٦ هي أكثر السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت نسبة الممارسة فيها ٦٢٪ من شركات العينة. بالإضافة إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكل خصائص جودة التدقيق التي تم استخدامها في الدراسة في إدارة الأرباح، باستثناء متغير ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية. وبناء على النتائج السابقة فقد أوصى الباحثان بالعديد من التوصيات والتي من أهمها: العمل على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص، بآثار وانعكاسات ممارسة إدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية. وبوضع الإجراءات الكفيلة بالحد من ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

تم تسلم البحث في أكتوبر ٢٠٠٨، وأجيز للنشر في ديسمبر ٢٠٠٨.

في سياق الكثير من الفضائح المالية التي أحدقت بمصداقية وظيفة التدقيق، اتجه كثير من الدراسات في السنوات العشر الماضية إلى تأسيس علاقة إيجابية بين بدائل جودة التدقيق (مثل سمعة المدقق، واستقلالية لجنة التدقيق)، ونوعية التقارير المالية المقدمة من الشركات المدرجة بالأسواق المالية، والتي تعد المرشد الأساسي لاتخاذ العديد من القرارات من قبل الأطراف ذات العلاقة (مثل المستثمرين، والمساهمين، والمقرضين، والدائنين). (Piot, 2005). وهو الأمر الذي يقضي بأن تحتوى تلك التقارير معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله. وبالرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية والتي تهدف إلى سلامة القياس المحاسبي وموضوعيته، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، فإن هذه المعايير لا تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة. تلك التي قد تستغل من جانب المديرين بالشركة لتحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الشخصية، (مثل العمل على تحقيق مستويات أرباح مستهدفة من أجل زيادة مكافآتهم، أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية)، ومن شأن ذلك أن ينعكس على مستوى دخل الفترة المحاسبية التي ربما تضر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وقد أدى ذلك بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح.

ونظراً لما ترتب على هذه الظاهرة (إدارة الأرباح)، من تضليل وطمس للحقائق أدى بدوره إلى كثير من الفضائح والانهيارات لكبرى الشركات العالمية ومن أشهرها (Enron & WorldCom)، فقد لاقت اهتمام كثير من الباحثين والمهتمين، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المنظمات المهنية مثل: هيئة الأوراق المالية الأمريكية (Securities and Exchange Commission SEC)، وبورصة نيويورك للأوراق المالية (New York Stock Exchange NYSE)، والجمعية الوطنية للتعامل بالأوراق المالية (The National Association of Securities Dealers NASD)، من أجل الدراسة والتحليل للأسباب والدوافع وراء تلك الممارسات، ومحاولة إيجاد بعض الحلول أو المعالجات للحد من تلك الظاهرة.

وفى هذا السياق ألقى (Arthur Levitt) رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية الأسبق (SEC) عام ١٩٩٨ خطاباً مشهوراً في مركز جامعة نيويورك للقانون والأعمال تحت عنوان (لعبة الأرقام)، أدان فيه ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الشركات الأمريكية؛ حيث بين أن هذه الشركات ما زالت مستمرة في استخدام ممارسات إدارة الأرباح، وأن هناك كثيراً من الأسئلة أثيرت حول قدرة الشركات العامة على رقابة غش

الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، ودعا إلى تغييرات ثقافية أساسية في إدارة الشركات، كما دَعا إلى تقوية الحاكمية المؤسسية من خلال تحسين فعالية لجان التدقيق وتقويتها، وأنْ تكونَ أكثر يقظة وحرصاً في أداء وظائفها الإشرافية، بالإضافة إلى مزيد من الرقابة، والحذر من عمليات إعداد التقارير المالية المحرفة (Levitt,1998).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

حاولت كثير من الدراسات تحديد مختلف العوامل المؤثرة في سلوك إدارة الأرباح من جانب المديرين، وذلك بسبب علاقتهم المباشرة بإعداد التقارير المالية، تلك التي تتيح لهم الفرصة للتأثير على أرقام الأرباح المفصح عنها في تلك التقارير بما يحقق أهدافهم الشخصية، مستندين في ذلك إلى أولا: المرونة المحاسبية المتاحة (من خلال تعدد الخيارات المسموح بها) في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، وثانياً: المرونة التشغيلية، من خلال التحكم في بعض القرارات التشغيلية من حيث الحجم والتوقيت، إذ إن لهذا التحكم كبير الأثر في نوعية المعلومات المحاسبية الموجهة للأطراف ذات العلاقة (المساهمين، والمستثمرين، والدائنين، وغيرهم).

وتوصلت معظم تلك الدراسات إلى الكشف عن بعض العوامل المؤثرة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، بحيث يمكننا تقسيمها إلى عوامل داخلية مثل: وجود حاكمية مؤسسية فعالة داخل الشركة (Jean *et al.*, 2004)، وعوامل خارجية مثل: جودة التدقيق الخارجي، ووجود قوانين حماية المستثمرين (Tendeloo, 2005).

وفي دراسة Connie *et al.* (1998) تم فحص تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح، بافتراض أن شركات التدقيق الست الكبار أعلى جودة من شركات التدقيق الأخرى (من غير الكبار)، وقد خلصت الدراسة إلى أن شركات التدقيق المصنفة من ضمن الست الكبار تتميز بجودة تدقيق عالية تعمل على الحد من ممارسة إدارة الأرباح، مقارنة مع شركات التدقيق الأخرى. وأن مدققي الجودة العالية أقدر من المدققين الآخرين على اكتشاف الممارسات المحاسبية المشبوهة، والاعتراض على استخدامها، أو التحفظ بشأنها في تقرير التدقيق.

أما دراسة Oriol *et al.* (2003) فقد هدفت إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات الأسبانية، لإدارة أرباحها، واستخدمت بعض العوامل مؤشرات ممكنة لممارسة إدارة الأرباح، مثل التغيرات في المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى، وتقارير التدقيق المتعلقة بتلك الشركات خلال فترة الدراسة، ووجود تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية من غير المتضمنة في النظام الحالي، بالإضافة إلى وجود بنود غير عادية ونتائج سنوات سابقة في حساب الأرباح والخسائر لهذه السنة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن ٢٠٪ من

شركات العينة، إما تلقت تقارير متحفظة من قبل مدققيها، أو لديها تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية، وأنّ من أسباب إصدار تقارير متحفظة، قيام بعض الشركات ببعض الممارسات التي من شأنها أن توثر في أرقام الإيرادات الواردة في التقارير المالية. وقد تمثلت هذه الممارسات في تحميل بعض المصاريف على الاحتياطيات بدلاً من تحميلها على حساب الربح والخسارة (إضفاء الشهرة، وإعادة التقييم)، وعدم الاحتفاظ بمخصصات واحتياطيات كافية، بالإضافة إلى تخفيض في الإيرادات نتيجة خسائر مستقبلية؛ وهو أمر يؤدى إلى وجود بعض المؤشرات على ممارسة إدارة الأرباح من قبل شركات العينة.

ونحاول في هذه الدراسة التحري عن هذه الظاهرة في البيئة الأردنية، من خلال تعرف مدى ما وصلت إليه ممارسة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، والحلول أو الأدوات التي يمكن استخدامها من أجل الحد من هذه الظاهرة.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، في كيفية معالجة هذه الظاهرة، سوف تحاول الدراسة إيجاد الحلول المناسبة للحد منها، وذلك من خلال دراسة أثر بعض متغيرات جودة التدقيق عليها، فقد بيّن عدد من الدراسات وجود علاقة بين إدارة الأرباح المقيسة وفقاً للمستحقات الاختيارية مع بعض متغيرات جودة التدقيق، مثل (استقلالية المدقق، وحجم مكتب التدقيق، والتأهيل العلمي للمدقق، والخبرة في صناعة العميل، والإشراف على المساعدين داخل مكتب التدقيق، ونظام الرقابة على جودة التدقيق، وأتعاب المدقق) (Piot, 2005)، (Connie *et al.*, 1998).

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلين التاليين:

١ – هل تقوم إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان بإدارة أرباحها؟

٢ – ما مدى تأثير جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل)، في ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، لأرباحها؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

أ – ما مدى تأثير حجم مكتب التدقيق، في ممارسة إدارة الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح؟

ب – ما مدى تأثير ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، في ممارسة إدارة الشركات الصناعية

المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح؟

ج - ما مدى تأثير فترة الاحتفاظ بالعميل، في ممارسة إدارة الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح؟

د - ما مدى تأثير أتعاب التدقيق، في ممارسة إدارة الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح؟

هـ - ما مدى تأثير التخصص في صناعة العميل، في ممارسة إدارة الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية، وهو ظاهرة التلاعب بالأرباح أو إدارة الأرباح المحاسبية (Earnings Management)، وهي إحدى المشكلات التي تواجه المحللين الماليين في أسواق الأسهم، من حيث انها تعمل على تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب إستراتيجيات الإدارة، أو للتقرير عن مستوى معين من الربح باعتباره المقياس التقليدي لأداء الإدارة، وذلك إما لتضليل المساهمين، أو للتأثير في نتائج تعاقدية، وأن الدافع لتحريف أداء الشركة من خلال التلاعب في الأرباح ينشأ من تعارض المصالح بين إدارة الشركة والجهات الخارجية، وذلك نظراً لطبيعة الأساليب المحاسبية المرنة التي تمكن الإدارة من أن تستغل حرية التصرف في إعداد التقارير المالية في تضخيم الأرباح وإخفاء الخسائر. ومثل هذه التقارير يمكن أن تحث الذين هم خارج الشركة على التدخل في إدارة الشركة، كما يمكنهم أيضاً استخدام حرية التصرف في رصيد الاحتياطيات للفترات القادمة بتخفيض الأرباح في السنوات ذات الأداء الحسن، وبذلك يقللون من وتيرة التغيير في الأرباح المعلنة خلافاً للأداء الاقتصادي الفعلي للشركة.

واستناداً لما سبق أصبح لزاماً البحث عن العوامل التي يمكن أن تعمل على الحد من تلك الظاهرة، وهو بالفعل ما قامت به بعض الدراسات السابقة التي حاولت الوقوف على بعض تلك العوامل ومن أهمها: دور الحاكمية المؤسسية في الحد من تلك الظاهرة، وكذلك أثر جودة التدقيق عليها، بالإضافة إلى ما تسهم به قوانين حماية المستثمرين في بعض الدول، من دور فعال في كبح تلك الظاهرة، ولكن - وللأسف الشديد - كانت معظم تلك الدراسات في بيئات أجنبية تختلف اختلافاً كبيراً عن بيئتنا المحلية والعربية، مما يجعل نتائجها لا تنسجم مع ما هو مطبق لدينا؛ وهو ما دفع إلى إجراء هذه الدراسة التي تعنى بفحص أثر أحد تلك العوامل التي أثبتت

الدراسات السابقة (الأجنبية) أن لها أثراً على إدارة الأرباح؛ وهي جودة التدقيق، وسيتم تطبيقها على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، وذلك عن طريق تحديد أهم العوامل والمتغيرات التي تدعم تلك الجودة (استناداً لبعض الدراسات السابقة)، ومن ثم قياس أثرها على إدارة الأرباح منفردة ومجتمعة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح من ناحية، وفحص تأثير أحد العوامل المؤثرة على تلك الممارسة، والمتمثلة في جودة التدقيق (بناء على ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة) من ناحية أخرى، ويمكننا عرض تلك الأهداف على النحو التالي:

١ – التعريف بظاهرة إدارة الأرباح من حيث المفهوم، والدوافع والأسباب، والأساليب المستخدمة، وطرق الاكتشاف، والعوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى توضيح الانعكاسات والآثار المترتبة على ممارسة تلك الظاهرة.

٢ – الوقوف على مدى ممارسة إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح.

٣ – بيان تأثير حجم مكتب التدقيق، في ممارسة إدارة الشركة الصناعية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح.

٤ – فحص تأثير ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، في ممارسة إدارة الشركة الصناعية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح.

٥ – توضيح تأثير فترة الاحتفاظ بالعميل، في ممارسة إدارة الشركة الصناعية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح.

٦ – بيان تأثير أتعاب التدقيق، في ممارسة إدارة الشركة الصناعية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح.

٧ – فحص تأثير التخصص في صناعة العميل في ممارسة إدارة الشركة الصناعية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح.

الدراسات السابقة

حظي قليل من مجالات الأبحاث التطبيقية في المحاسبة باهتمام مشابه لما حصل عليه مجال البحث في العلاقة بين جودة عملية التدقيق والعوامل المؤثرة عليها وإدارة الأرباح. وكثرت الدراسات التي حاولت رصد ظاهرة إدارة الأرباح وتحديد العوامل المؤثرة عليها؛ أملاً في تحديد الأدوات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة. وتعد دراسة (DeAngelo, 1981) من أوائل الدراسات التي تناولت جودة التدقيق والعوامل المؤثرة عليها، إذ هدفت إلى دراسة العلاقة بين جودة التدقيق وحجم المدقق، داخل عينة من شركات التدقيق

الأمريكية بمختلف أحجامها (الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة). ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك علاقة ايجابية بين جودة التدقيق وحجم شركة التدقيق، فكلما زاد حجم الشركة وأصبحت من الشركات الكبرى زاد حرصها على سمعتها أمام الشركات الأخرى، ومن ثم على ضمان الاحتفاظ بعملائها، واجتذاب عملاء جدد.

إن جودة عملية التدقيق، ترتبط بحجم مكتب التدقيق ولكنها كذلك تتأثر بسمعة مكتب التدقيق، ولذا جاءت دراسة (Palm rose, 1988). وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقة ذلك بجودة التدقيق. وفي هذه الدراسات تم تحليل أربعمائة واثنتين وسبعين (٤٧٢) قضية رفعت ضد مكاتب التدقيق الكبرى، ومكاتب التدقيق الأخرى غير الكبرى (المتوسطة والصغيرة)، وذلك خلال الفترة الواقعة من ١٩٦٠- ١٩٨٥، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين ارتفاع عدد القضايا المرفوعة ضد مكاتب التدقيق، وجودة التدقيق. وكذلك لاحظت ارتفاع جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكبرى، مقابل جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الأخرى (المتوسطة، والصغيرة). وفي السياق نفسه، وبحثاً عن العوامل التي من شأنها أن ترفع من مستوى جودة التدقيق اختبر (طلبة، ١٩٩٧) تأثير الخبرة العلمية والعملية للمدقق، وتأثير فترة الاحتفاظ بالعميل، ونسبة الأتعاب التي يتقاضاها المدقق، وأثر المنافسة بين مكاتب التدقيق، وأثر مراجعة النظير، وعدد الساعات التي يقضيها المدقق في عملية التدقيق، على جودة أدائه، وقد تم توزيع سبعين (٧٠) استبانة على عينة من المدققين القانونيين المزاولين للمهنة، وخلصت دراسته إلى وجود عوامل تؤثر تأثيراً ايجابياً على مستوى الجودة مثل، التأهيل العلمي والمهني للمدقق، ومراجعة النظير، وساعات التدقيق. بالإضافة إلى وجود عوامل تؤثر سلباً على مستوى الجودة مثل، مدة الاحتفاظ بالعميل، والأتعاب، والمنافسة.

وكثرت الدراسات التي تبحث تأثير خصائص التدقيق على جودة أداء المدقق؛ فقام مجموعة من الدارسين باختبارها في عدة بلدان منها الأردن، حيث قام (حميدات، ٢٠٠٢) بفحص مستوى جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق التي تقدم خدمة تدقيق الحسابات للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، واختبرت العلاقة بين جودة التدقيق وبعض الخصائص المرتبطة بمكتب التدقيق، مثل: حجم مكتب التدقيق، وعدد العملاء، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مكتب التدقيق مع شركة تدقيق دولية. بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين جودة التدقيق وبعض الخصائص المرتبطة بالعميل، مثل: حجم العميل، والوضع المالي للعميل، وحجم النمو في المبيعات، ونسبة المديونية، وقد استخدم الباحث مقياساً عملياً لقياس جودة تدقيق الحسابات، بحيث اشتمل هذا المقياس على

خمسة عشر (١٥) بنداً رئيساً يمثل المعايير المحاسبية والتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨.

وقد توصلت دراسته إلى:

- أن ما نسبته ٧٠٪ من مكاتب تدقيق حسابات الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، تتميز بمستوى جودة عالية من التدقيق.
- أن مستوى جودة التدقيق يختلف باختلاف حجم مكتب التدقيق وحجم العميل والوضع المالي للعميل.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق وكل من فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مكتب التدقيق مع شركات تدقيق دولية، ومعدل النمو لدى العميل، ونسبة المديونية له.

ثم جاءت دراسة (العيسائى، ٢٠٠٣) لتبحث الموضوع نفسه في المملكة السعودية، إذ هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اثر بعض العوامل الشخصية والتنظيمية المختارة على جودة أداء مراجع الحسابات، وقد اشتملت عينة الدراسة على مكاتب التدقيق العاملة بمحافظة جدة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين تقدير واحترام الذات لمراجع الحسابات وحاجته للإنجاز وانتمائه وولاءه لمكتبه، وبين جودة أدائه، وكذلك وجدت أن هناك علاقة سالبة بين ضغوط العمل التي تقع على مراجع الحسابات وبين جودة أدائه.

وبحثاً عن العوامل التي تحد من إنتاجية المدقق وجودة أدائه في المملكة السعودية درس (الشاطري، ٢٠٠٣) تأثير انخفاض مستوى أتعاب المراجعة على جودة الأداء المهني، واستمرارية المكاتب المهنية. وزيادة حدة المنافسة في سوق المراجعة، وزيادة التجاوزات المهنية، وقد تم تقسيم مكاتب التدقيق إلى ثلاث مجموعات (مكاتب كبيرة الحجم، ومكاتب متوسطة الحجم، ومكاتب صغيرة الحجم). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- لا يوجد تأثير كبير لانخفاض مستوى الأتعاب المهنية على جودة الأداء المهني بشكل عام على جميع المكاتب، إلا أن هناك تفاوتاً في ذلك التأثير بين المجموعات المختلفة، إذ وجد ارتفاع في درجة تأثير تلك الظاهرة بالنسبة لمكاتب المراجعة صغيرة الحجم، عنها في مكاتب المراجعة متوسطة الحجم وكبيرة الحجم.
- أن انخفاض مستوى الأتعاب المهنية يؤدى إلى عزوف المهنيين عن المهنة، وعدم اجتذاب الكفاءات المهنية، وكذلك زيادة حدة المنافسة.

وعودة للحديث عن علاقة أتعاب المدقق بجودة التدقيق جاء (Hoitash *el al.*, 2007) ليفحص العلاقة بين أتعاب المدقق وجودة التدقيق داخل شركات التدقيق في أمريكا، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠–٢٠٠٣، واعتمدت هذه الدراسة ربحية المدقق مقياساً لاستقلاليته، ولجودة التدقيق، حيث انطلقت فكرة الدراسة من أن استقلالية المدقق تتأثر بالجهد والأتعاب

التي يتقاضاها المدقق، وعلاقتها بمخاطر التدقيق، بدلا من الاعتماد على معدل الأتعاب المستلمة من العملاء فقط. ومن ثم يتم تحديد الأتعاب الإجمالية (أتعاب التدقيق، والأتعاب الأخرى من الخدمات غير التدقيقية التي يقدمها المدقق لعملائه) على أساس حجم العميل، وتعقيد ومخاطر تقدير الأتعاب غير العادية، كما تم تحديد مقياسين لتقييم جودة التدقيق، وهما الانحراف المعياري للبواقي من انحدارات المستحقات الكلية على التدفقات النقدية، والقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين الأتعاب الإجمالية ومتغيرات جودة التدقيق خلال فترة الدراسة. وكذلك وجدت أن هناك علاقة إيجابية ومهمة بين المقاييس المتعددة للأتعاب الإجمالية (حجم العميل، وتعقيد ومخاطر تقدير الأتعاب غير العادية)، ومقاييس المستحقات الاختيارية.

هذا قليل من الجهد الذي بذل للبحث عن العوامل المؤثرة في جودة عملية التدقيق. أما الجهد الآخر الهادف إلى رصد ظاهرة إدارة الأرباح فقد بدأ على يد (Jones) التي وضعت نموذجاً لرصد هذه الظاهرة، ومن بعده توالت الدراسات التي تعتمد بطريقة أو بأخرى في هذا المجال على هذا النموذج، ومن بينها دراسة (Jones, 1991) بعنوان "Earnings Management During Import Relief Investigations" فحصت هذه الدراسة ما إذا كانت الشركات التي تستفيد من معونة الاستيراد مثل زيادة التعرفة وخفض الحصة، تحاول أن تقلل من الأرباح من خلال إدارة الأرباح في أثناء تحريات معونة الاستيراد من قبل هيئة التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية (The United State International Trade Commission ITC)، وبينت الباحثة أن تقرير معونة الاستيراد من قبل (ITC) يعتمد على عدة عوامل محددة بقوانين التجارة الفيدرالية، بما في ذلك ربحية الصناعة، وأن الاستخدام المباشر للأرقام المحاسبية في نظام معونة الاستيراد يهيئ الحوافز للمديرين كي يقوموا بإدارة الأرباح ويرفعوا من احتمال الحصول على المعونة أو زيادة قيمة المعونة الممنوحة لهم، كذلك فحصت الدراسة قيام المديرين باستخدام الخيارات المحاسبية التي تقلل من الإيرادات خلال فترات تحري (ITC)، مقارنة بفترات عدم التحري. واستخدمت الباحثة المستحقات الاختيارية مقياساً لإدارة الأرباح، حيث أنها أكثر ملاءمة في هذا السياق لأن (ITC) تهتم بالأرباح قبل الضرائب، وهي متضمنة لجميع حسابات المستحقات لأن المديرين قد يستخدمون عدة استحقاقات لتقليل الإيرادات، وقد ابتكرت الباحثة نموذجاً للفصل بين المستحقات الاختيارية والأخرى غير الاختيارية، وبينت نتائج الدراسة من خلال المقابلات مع أعضاء (ITC) بأنها لا تجري تعديلا على البيانات المالية لحسابات المستحقات المحاسبية المستخدمة أو لقرارات الاستحقاق المتخذة من قبل الشركة، وأن الشركات المستفيدة من معونة الاستيراد تقوم بإدارة الأرباح

في أثناء التحري عن الشركة من قبل (ITC)، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المستفيدة من معونة الاستيراد والأخرى غير المستفيدة في مستوى المستحقات الاختيارية الممثلة لإدارة الأرباح، وأن الدوافع قوية لدى المديرين للقيام بإدارة الأرباح أثناء التحري عن معونة الاستيراد.

ثم توالت الدراسات فيما بعد، فمن أسبانيا عمدَ Oriol *et al.* (2003) حيث هدفت إلى تعّرف مدى ممارسة الشركات الأسبانية، لإدارة أرباحها. واشتملت عينة الدراسة على خمس وثلاثين (٣٥) شركة مدرجة بالسوق المالي الأسباني ضمن مؤشر (IBEX 35)، وهي الأكبر بين أكثر من خمسمائة (٥٠٠) شركة مسجلة بالسوق. وقد افتراض أن هذه الشركات لديها ضوابط حاكمية أكثر من غيرها من الشركات. وقد استخدمت بعض العوامل مؤشرات ممكنة لممارسة إدارة الأرباح، مثل التغيرات في المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى، وتقارير التدقيق المتعلقة بتلك الشركات خلال فترة الدراسة، ووجود تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية من غير المتضمنة في النظام الحالي، بالإضافة إلى وجود نتائج غير عادية ونتائج سنوات سابقة في حساب الأرباح والخسائر لهذه السنة. وقد توصل من دراسته إلى:

- أن ٢٠٪ من عدد شركات العينة، إما تلقت تقارير متحفظة من قبل مدققيها، أو لديها تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية.
- أن من أسباب إصدار تقارير متحفظة، قيام بعض الشركات ببعض الممارسات التي من شأنها أن تؤثر في أرقام الإيرادات الواردة في التقارير المالية، تلك التي تمثلت في تحميل بعض المصاريف على الاحتياطيات بدلا من تحميلها على حساب الربح والخسارة (إضفاء الشهرة، وإعادة التقييم)، وعدم الاحتفاظ بمخصصات واحتياطيات كافية، بالإضافة إلى تخفيض في الإيرادات نتيجة خسائر مستقبلية.
- وجود بعض المؤشرات على ممارسة إدارة الأرباح من قبل شركات العينة.

وامتد هذا الجهد البحثي لأستراليا حيث جاءت دراسة Holland& Ramsay (2003) وهي دراسات هدفت إلى تحري مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الأسترالية، وعلى وجه الخصوص قيام الشركات الاسترالية بإدارة الأرباح للوصول إلى مستويات معيارية للإيرادات، وضمان تسجيل أرباح إيجابية، وتجنب الخسائر. وقد انتقد الباحثان الأساليب السابقة المستخدمة في اكتشاف إدارة الأرباح، ومن بينها نموذج (Jones, 1991)، وكذلك (Jones, 1995) المعدل، حيث استخدما نموذج (Burgstahler and Dichev, 1997)، وافترضا أن لمديري الشركات حوافز ودوافع للوصول إلى نقاط مستهدفة من الإيرادات، أو مستويات معينة مثل تسجيل أرباح إيجابية، أو الإبقاء على أداء

الربح الحالي. كذلك استخدم الباحث متغيرات ضابطة أخرى مثل حجم الشركة، والوضع القانوني لها، ومدى متابعة المحللين للشركة للتمييز بين عينة الدراسة.

ومن أهم نتائج الدراسة الآتي:

قيام الشركات الأسترالية بإدارة الأرباح؛ لضمان تسجيل أرباح إيجابية وإدامة أداء ربح السنة السابقة.

وتتضح هذه النتائج بصورة أكثر معنوية بالنسبة للشركات الكبيرة، مقابل الشركات الصغيرة.

وبحثاً عن الأدوات المستخدمة من قبل إدارة الشركات في إدارة الأرباح حاول Yoon *et al.* (2006) الكشف عن الوسائل التي استخدمتها الشركات الكورية لإدارة أرباحها. وقد استخدم الباحثون في هذه الدراسة نموذج التجزئة المنتظمة (a systematic decomposition model)، لتقدير المستحقات غير الاختيارية من أجل اكتشاف إدارة الأرباح، حيث تم تقسيم الأرباح المحاسبية إلى تدفقات نقدية من التشغيل، ومستحقات إجمالية، ثم قسمت المستحقات الإجمالية إلى مستحقات اختيارية، ومستحقات غير اختيارية، ثم جزئت المستحقات الاختيارية إلى التغيرات في الأصول التشغيلية والالتزامات التشغيلية، وكذلك جزئت المستحقات غير الاختيارية إلى مصاريف غير نقدية، وأرباح غير نقدية. واشتمل مجتمع الدراسة على جميع الشركات الكورية المدرجة في السوق المالية الكورية ضمن مؤشر KIS-FAS، وبلغ عدد مشاهداتها ثلاثة آلاف وثمانمائة وأربع وستين (٣٨٦٤) مشاهدة، تتوافر بياناتها المالية في قاعدة البيانات (COMPUSTAT). وقد استبعدت بعض الشركات من الدراسة بسبب بعض المعوقات مثل عدم توافر البيانات المالية لبعض تلك الشركات، وحداثة التسجيل لبعضها الآخر، بحيث استقرت المشاهدات على عدد ألفين وثمانمائة وخمس وتسعين (٢٨٩٥) مشاهدة وذلك خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠١. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن:

هناك فرق واضح بين الوسائل المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل المنشآت ذات الدخل المتزايد، والمنشآت ذات الدخل المتناقص. وقد استخدمت المنشآت ذات الدخل المتزايد، الأرباح غير النقدية لإدارة أرباحها، وفي مقابل ذلك استخدمت المنشآت ذات الدخل المتناقص، والمصاريف غير النقدية (مصاريف الديون المعدومة، وخسائر تقادم الأصول) في إدارة أرباحها.

تميل المنشآت إلى استخدام المستحقات الاختيارية ولكن في نطاق محدود، وذلك بسبب أن المستحقات الاختيارية تستلزم تدفقات نقدية في السنوات التالية.

في تلك الأثناء توالت الفضائح في الشركات الكبرى مما أدى إلى إفلاسها؛ فكان أن تم إصدار مجموعة من المعايير والقوانين التي تحد من التلاعب بما يوفر

مناخاً مناسباً للاستثمار، كمعيار الحاكمية المؤسسية، وقانون (Sarbanes-Oxley). وتوالت الدراسات التي تبحث أثر ذلك في الحد من إدارة الأرباح، وفي هذا السياق جاءت دراسة (الفار، ٢٠٠٦) التي تهدف إلى تعرف مدى ميل الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ببورصة عمان لإدارة أرباحها، وهل يوجد اختلاف في تلك الممارسة بين الشركات الكبيرة وصغيرة الحجم. كما هدفت أيضاً إلى دراسة علاقة إدارة الأرباح بالقيمة السوقية والمخاطرة النظامية للشركة. بالإضافة إلى دراسة أثر بعض متغيرات الحاكمية المؤسسية على الحد من إدارة الأرباح. وقد استخدم الباحث نموذج جونز المعدل (Jones,1995) لاحتساب المستحقات الاختيارية، ومن ثم تصنيف الشركات إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح. وقد تكونت عينة الدراسة من خمس وخمسين شركة، خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٤. ومن أهم ما توصل إليه من بحثه هذا:

أ - أن هناك مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات الصناعية لإدارة أرباحها خلال سنوات الدراسة، وهي متأصلة في الشركات كبيرة الحجم أكثر منها في الشركات صغيرة الحجم.

ب - أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وكل من القيمة السوقية والمخاطرة النظامية للشركة.

ج - أن لنشاط لجنة التدقيق وخبرتها، واستقلال مجلس الإدارة وخبرته، أثراً ذا دلالة إحصائية في الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح.

هذا بعض من الجهد البحثي حول جودة التدقيق، وظاهرة إدارة الأرباح، ولكن هل من علاقة بينهما؟! من أوائل الدراسات التي حاولت الربط بينهما دراسة (Connie *et al.*, 1998) وقد تناولت العلاقة بين جودة التدقيق و إدارة الأرباح، مفترضة أن شركات التدقيق الست الكبار أعلى جودة من شركات التدقيق الأخرى (من غير الكبار)، وقد استخدم الباحثون في هذه الدراسة نموذج (Jones, 1991) لتقدير المستحقات الاختيارية من أجل اكتشاف إدارة الأرباح. واشتمل مجتمع الدراسة على جميع الشركات التي تتوافر بياناتها المالية، وبيانات شركات التدقيق التي تقوم بتدقيقها، في قاعدة البيانات (COMPUSTAT 1993). وقد استبعدت بعض المؤسسات المالية من الدراسة بسبب بعض المعوقات مثل، صعوبة احتساب المستحقات الاختيارية لها، واختلاف الدوافع لإدارة الأرباح(شركات المرافق العامة)، وكذلك الشركات التي قامت بتغيير شركات التدقيق خلال فترة الدراسة، سواء من شركة تدقيق من الست الكبار إلى شركة تدقيق أخرى (ليست من الست الكبار) أو بالعكس، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٩- ١٩٩٢. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ - أن شركات التدقيق المصنفة من ضمن الست الكبار تتميز بجودة

تدقيق عالية تعمل على الحد من ممارسة إدارة الأرباح، مقارنة مع شركات التدقيق الأخرى.

ب - أن مدققي الجودة العالية أقدر من المدققين الآخرين على اكتشاف الممارسات المحاسبية المشبوهة، والاعتراض على استخدامها، أو التحفظ بشأنها في تقرير التدقيق.

وفي هذا السياق جاء Ebrahim (2001) بدراسة للعلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح بعد مراعاة تأثير متغيرات أخرى مثل، ولاية المدقق (فترة الاحتفاظ بالعميل)، وأهمية العميل، بافتراض أن عملية التدقيق تعمل بوصفها جهازاً رقابياً من أجل تقليص دوافع المديرين للتلاعب بالإيرادات المقررة. وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة نموذج جونز المعدل (Jones, 1995) لتقدير المستحقات الاختيارية من أجل اكتشاف إدارة الأرباح. واشتمل مجتمع الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية المدرجة في الأسواق المالية (NYSE, AMEX, NASDAQ) بلغ عددها ألفاً وتسعمائة وثمان وثلاثين (١٩٣٨ شركة) وهي من الشركات التي تتوافر بياناتها المالية في قاعدة البيانات (COMPUSTAT 1993). أما بالنسبة لبيانات شركات التدقيق التي تقوم بتدقيقها فقد تم الحصول على المعلومات المتعلقة بها من خلال (Who Auditor American). واستبعدت بعض الشركات من الدراسة بسبب بعض المعوقات مثل، صعوبة احتساب المستحقات الاختيارية لها، واختلاف الدوافع لإدارة الأرباح (شركات المرافق العامة)، وكذلك الشركات التي قامت بتغيير شركات التدقيق خلال فترة الدراسة، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٩. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها، ما يلي:

أ - أن هناك علاقة عكسية بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح.

ب - توجد علاقة عكسية بين ولاية المدقق وحجم المستحقات الاختيارية، وذلك بسبب إلمام المدققين ببيئة العميل مع طول فترة الاحتفاظ به، ومن ثم قدرتهم على اكتشاف أي استخدام انتهازي لتلك المستحقات.

ج - لا يوجد تأثير لأهمية العميل على استقلالية المدقق واستقامته.

ودليلاً من المملكة المتحدة حول علاقة جودة التدقيق بإدارة الأرباح جاءت دراسة (Caneghem, 2004) هادفة إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات المسجلة بالسوق المالية البريطانية، اعتماداً على الدراسات السابقة التي أجريت على الشركات الأمريكية، (وذلك من منطلق أن كلا من بريطانيا وأمريكا ينتمي إلى ما يعرف ببلدان القانون المشترك). وقد أثبتت أن جودة التدقيق تعمل على الحد من إدارة الأرباح داخل تلك الشركات، إذ تعد بريطانيا السوق المحاسبية الأقل انتظاماً، والأقل من حيث تكاليف المقاضاة، مقارنة بأمريكا. (Ball *et al.*, 2001). واشتمل مجتمع

الدراسة على جميع الشركات البريطانية البالغ عددها حوالي ألف وستمائة وثلاثين (١٦٣٠) شركة، وهي شركات تتوافر البيانات المالية لها، ولشركات التدقيق التي تقوم بتدقيقها، في قاعدة البيانات (Amadeus) خلال سنة ١٩٩٨. وقد استبعدت بعض الشركات من الدراسة بسبب بعض المعوقات مثل، عدم توافر البيانات المالية، وإعلان بعض الشركات أنها حققت خسائر خلال سنة الدراسة، بحيث استقرت عينة الدراسة على ألف ومائتين وست وخمسين (١٢٥٦) شركة. حيث توصل إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق على إدارة الأرباح، وليس هناك فروق كبيرة بين جودة خدمات التدقيق المؤداة من قبل شركات التدقيق والتي تعرف بالخمس الكبار والأخرى من غير الكبار.

وعلى الرغم من اختلاف النتائج التي جاءت بها دراسة (Caneghem, 2004) عن سابقاتها إلا أن البحث استمر عن تلك العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، هذه المرة جاء الدليل من الصين في دراسة قام بها (Xinhan, 2005) تناولت العلاقة بين إدارة الأرباح، ورأى المدقق، وموقع المدقق (محلى، أو غير محلي) داخل الشركات الصينية. وقد تألف مجتمع الدراسة من ثلاثة آلاف وتسعمائة وأربع وأربعين (٣٩٤٤) مشاهدة لجميع الشركات الصينية المدرجة بالسوق المالية A-Share، التي تتوافر بياناتها المالية بقاعدة البيانات (TEJ)، وأما بيانات التدقيق فقد جمعت من الموقع الألكتروني (www.cninfo.com) وذلك خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠١. وقد استبعدت بعض الشركات من الدراسة بسبب بعض المعوقات (مثل فقدان البيانات المالية)، لتستقر عينة الدراسة على ثلاثة آلاف وثلاثمائة وست وأربعون (٣٣٦٤) مشاهدة. وقد استخدم الباحث نموذجي الطريقة المباشرة، وطريقة الصناعة المعدلة، من أجل احتساب المستحقات غير العادية. واحتوت الدراسة على ثلاث فرضيات رئيسة هي، (١) أن الشركات التي لديها إدارة أرباح عالية هي الشركات الأكثر عرضة للحصول على آراء تدقيق معدلة. (٢) وأن الربط بين ممارسة إدارة الأرباح وآراء التدقيق المعدلة سيكون أقوى بين الشركات التي يتم تدقيقها من قبل مدققين غير محليين. (٣) أن الشركات التي تدقق من قبل مدققين غير محليين أقل ممارسة لإدارة الأرباح. وقد توصل (Xinhan) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين ممارسة إدارة الأرباح وتقارير التدقيق المعدلة، ولاسيما داخل الشركات التي تدقق من قبل مدققين غير محليين. كذلك وجد أن الشركات التي تدقق من قبل مدققين غير محليين أقل ممارسة لإدارة الأرباح من الشركات التي تدقق من قبل مدققين محليين.

كانت هذه مجموعة الدراسات التي تمت في بيئات مختلفة، تشترك جميعها في أنها أجريت على الشركات المساهمة العامة، ولكن ماذا بشأن إدارة الأرباح في الشركات الخاصة، ومدى تأثرها بجودة التدقيق؟ هذا

ما حاول (Tendeloo, 2005) الإجابة عليه حيث هدف من دراسته إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات الخاصة، اعتماداً على الدراسات السابقة التي أثبتت أن جودة التدقيق تعمل على الحد من إدارة الأرباح داخل الشركات العامة. بالإضافة إلى افتراض أن هناك تباين بين جودة التدقيق المؤداة من قبل شركات التدقيق الأربعة الكبار، وشركات التدقيق الأخرى من غير الكبار. واشتمل مجتمع الدراسة على جميع الشركات الخاصة داخل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، بلغ عددها حوالي ثلاثمائة وستين (٣٦٠) شركة، والتي تتوافر البيانات المالية لها، ولشركات التدقيق التي تقوم بتدقيقها، في قاعدة البيانات (Amadeus). وذلك خلال الفترة من ١٩٩٨ –٢٠٠٢. وقد استبعدت بعض البلدان الأعضاء من الدراسة بسبب بعض المعوقات مثل عدم توافر بيانات شركات التدقيق، وفقدان بعض البيانات المحاسبية والمؤسسية، بحيث استقرت عينة الدراسة على مائة وعشرون (١٢٠) شركة في ست دول هي (بلغاريا، فنلندا، فرنسا، هولندا، اسبانيا، المملكة المتحدة). توصلت الدراسة هذه إلى:

أ – أن الشركات الخاصة في البلدان التي تسودها قوانين قوية لحماية المستثمر أقل ممارسة لإدارة الأرباح.

ب – أن جودة التدقيق وقوانين حماية المستثمر هما بديلان للحد من إدارة الأرباح.

ج – أن فرق النوعية في التدقيق بين شركات التدقيق الأربع الكبار وشركات التدقيق الأخرى يضعف أو يتضاءل في البلدان التي تطبق بها قوانين حماية قوية للمستثمر.

وعودة إلى الشركات المساهمة العامة، وخلافاً لما جاءت به الدراسات التي أجريت على البيئة الأمريكية جاءت دراسة (Piot, 2005) التي أجريت في البيئة الفرنسية، وهدفت إلى فحص أثر متغيرات جودة التدقيق على المستحقات غير العادية، حيث تألفت عينة الدراسة من مائة وعشرين (١٢٠) شركة ضمن مؤشر SBF خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١. وقد استخدم الباحث نموذج Jones المعدل من أجل احتساب المستحقات غير العادية. واحتوت الدراسة على ثلاث فرضيات رئيسة هي، (١) لا يوجد اختلاف بين جودة التدقيق من قبل الشركات الخمس الكبار أو من قبل شركات التدقيق الأخرى (غير الكبار) من ناحية، والتحفظ في الإيرادات المفصح عنها من ناحية أخرى. (٢) طول مدة خدمة التدقيق المؤداة لشركة معينة، لها أثر إيجابي على إدارة الأرباح. (٣) وجود لجنة تدقيق يقلل من إدارة الأرباح. وأهم نتائج هذه الدراسة، ما يلي:

أ – على عكس الدراسات التي أجريت في أمريكا، لا توجد فروق بين

نوعية خدمات التدقيق المؤداة من شركات التدقيق الكبرى، ونوعية التدقيق المؤداة من شركات التدقيق الأخرى.

ب - ليس هناك علاقة إيجابية بين طول مدة التدقيق وإدارة شركات العينة لأرباحها.

ج - أن وجود لجنة تدقيق مستقلة داخل الشركة يعمل على الحد من إدارة الأرباح.

وأخيراً تناولت دراسة Steven & Ann (2006) إدارة الأرباح في أوروبا بدراسة تأثير ثلاثة عوامل على إدارة الأرباح وهي بيئة التدقيق في الدولة العضو، ونوعية شركة التدقيق، ووجود أسواق رأس المال العالمية، وذلك بسبب الاختلاف الكبير بين بيئات التدقيق الوطنية داخل أوروبا، من ناحية القوانين، ودرجة الاستقلالية، ومسئولية المدقق الخارجي، حيث توقع الباحثان وجود قيود مفروضة من قبل بيئات التدقيق المختلفة داخل البلدان الأوروبية على إدارة الأرباح، بالإضافة إلى وجود بعض العوامل الأخرى، والتي يمكن أن تسهم في التخفيف من تأثير بيئة التدقيق الوطنية، مثل نوعية شركة التدقيق (الأربع الكبار، أم لا)، واعتماد الشركة على أسواق رأس المال العالمية، وقد استخدمت في هذه الدراسة بيانات الشركات المسجلة في ثلاث دول أوروبية ذات بيئات تدقيق مختلفة هي فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، للفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٠. ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ما يلي:

أ - أن بيئة التدقيق الأكثر صرامة تعمل على تقليل حجم إدارة الأرباح بغض النظر عن نوعية المدقق فيما إذا كان من شركات التدقيق الأربع الكبار أم لا.

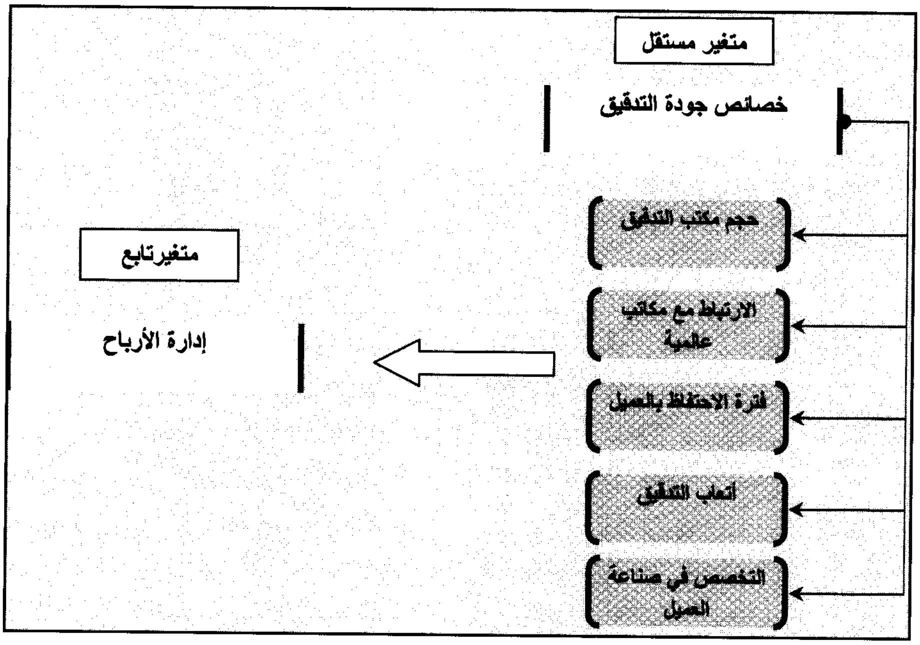
ب - أن اعتماد الشركة على أسواق رأس المال العالمية لا يحد من إدارتها للأرباح، وأن المداولات الحالية في الاتحاد الأوروبي حول تنسيق عملية التدقيق لأجل إجراء مقارنة الإيرادات لا تحتاج فقط إلى توحيد عملية إعداد التقارير المالية، بل تحتاج أيضاً إلى توحيد تطبيق الآليات.

ج - أنه لا يزال هناك تفاوت كبير في تطبيق إعداد التقارير المالية بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي.

ليس بعيداً عن هذا الجهد تحاول الدراسة التي بين أيدينا أن تدرس سلوك إدارة الأرباح لدى الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وتبحث في دور جودة التدقيق في الحد منه، ومن المتوقع لها أن تضيف دليلاً من الأردن في السعي حول ضبط هذه الظاهرة والحد منها.

نموذج الدراسة

استناداً إلى الدراسات السابقة ولتحقيق أهداف الدراسة الحالية تم بناء نموذج فرضي يمثل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة كما يلي:



شكل (١) نموذج الدراسة

ويمكن التعبير عن نموذج الدراسة رياضياً كما يلي:

$$|| AM = \alpha \pm \beta_1 Size \pm \beta_2 Global \pm \beta_3 Keep \pm \beta_4 Fees \pm \beta_5 prof + \ell ||$$

حيث أن:

AM: المتغير التابع (إدارة الأرباح).

α: قيمة الثابت.

$\beta_{1...5}$: الميل للمتغيرات المستقلة الخمسة.

$Size$: المتغير المستقل الأول: حجم مكتب التدقيق وهو متغير وهمي.

$Global$: المتغير المستقل الثاني: ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب عالمية وهو متغير وهمي.

$Keep$: المتغير المستقل الثالث: مدة الاحتفاظ بالعميل وهو متغير وهمي.

$Fees$: المتغير المستقل الرابع: أتعاب المدقق وهو متغير متصل.

$prof$: المتغير المستقل الخامس: مدى تخصص المدقق في صناعة العميل وهو متغير وهمي.

ℓ_i: الخطأ العشوائي.

أسلوب قياس المتغيرات

تم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

أولاً: المتغيرات المستقلة (خصائص جودة التدقيق)

اعتمدت الدراسة على البيانات المالية التاريخية المتوافرة على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان للشركات التي

تمثل عينة الدراسة، وكذلك المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها بالاتصال المباشر مع تلك الشركات ومكاتب تدقيقها، بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من جمعية مدققي الحسابات الأردنيين.

ثانياً: المتغير التابع (إدارة الأرباح)

تم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح (Dechow *et al.*,1995)، إذ أشارت دراسة (Jean *et al.*, 2004) إلى انه الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، كما أن Subramanyam (1996) قدم الدليل على أن المستحقات الاختيارية التي تقدر وفقاً لهذا النموذج يتم تسعيرها بواسطة السوق، إلا أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية، وهذا يعني أن أطراف السوق تنظر إلى المستحقات الاختيارية باعتبارها عنصراً أقل موثوقية، ويعني ذلك أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين ومن ثم هي مقياس صالح لإدارة الأرباح. ولقياس المستحقات الاختيارية باستخدام هذا النموذج يجب:

أولا: قياس المستحقات الكلية والتي يمكن قياسها بطريقتين بديلتين هما: طريقة التدفق النقدي التي تحتسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وطريقة قائمة المركز المالي التقليدية التي تحتسب فيها المستحقات الكلية من خلال النموذج الآتي:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t} \quad \ldots (1)$$

حيث :

$TACC_{it}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$\Delta CA_{i,t}$ = التغير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).

$\Delta CL_{i,t}$ = التغير في الخصوم المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).

$\Delta Cash_{i,t}$ = التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة (t).

$\Delta STDEBT_{i,t}$= التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i خلال الفترة (t).

$DEPTN_{i,t}$= مصروف الاستهلاك للشركة i خلال الفترة (t).

ثانياً: تم تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة:

$$TACC_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha_1(1/A_{i,t-1}) + \alpha_2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t}/A_{i,t-1} + E_{i,t} \quad \ldots (2)$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t).

$\Delta REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة (i) في الفترة (t).

$\Delta REC_{i,t}$ = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) في الفترة (t).

$PPE_{i,t}$ = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) في الفترة (t).

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة (i) عند نهاية الفترة (t-1).

$E_{i,t}$ = الخطأ العشوائي.

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية ($NDACC_{i,t}$) لكل شركة من شركات العينة على حدة، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة فيما تقدم (α_1 وα_2 وα_3) من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \hat{a}_1(1/A_{i,t-1} + \hat{a}_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \hat{a}_3 PPE_{it} \quad ...(3)$$

رابعاً: يتم احتساب المستحقات الاختيارية ($DACC_{i,t}$) لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t} \quad ...(4)$$

خامساً: اذا زادت المستحقات الاختيارية عن متوسطها فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذا العام وتعطي متغيراً وهمياً (١) وإلا فإنها لم تقم بممارسة إدارة الأرباح وتعطي الرقم (٠).

فرضيات الدراسة

بناء على الدراسات السابقة، واعتماداً على أهداف الدراسة، وأهميتها تم صياغة فرضيات الدراسة بصيغتها العدمية، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الأولى

"لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، بإدارة أرباحها".

الفرضية الثانية

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق، في إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، لأرباحها".

الفرضية الثالثة

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، في إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، لأرباحها".

الفرضية الرابعة

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة الاحتفاظ بالعميل، في إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، لأرباحها".

الفرضية الخامسة

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأتعاب التدقيق، في إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، لأرباحها.

الفرضية السادسة

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص في صناعة العميل، في إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، لأرباحها".

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان خلال العام (٢٠٠٧) ومكاتب التدقيق التي تقوم بتدقيق حساباتها. أما عينة الدراسة، فقد شملت جميع الشركات ومكاتب التدقيق التي تحقق الشروط التالية:

١ – تتوافر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية.

٢ – ألا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.

٣ – لم تقم بتغيير مدقق حساباتها خلال أي سنة من سنوات الدراسة. (أي أنه لم يتم تدقيق بيانات الشركة من قبل أكثر من مدقق خلال نفس السنة).

٤ – ألا يكون مكتب التدقيق قد توقف عن ممارسة أعماله خلال فترة الدراسة.

وقد غطت هذه الدراسة الفترة الزمنية من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ وذلك بسبب عدم توافر قاعدة للبيانات المالية في بورصة عمان، المتعلقة بالتدفقات النقدية ما قبل عام ٢٠٠٠ والتي تمثل أساساً لاحتساب المستحقات الاختيارية المستخدمة بوصفه عاملاً أساسياً لتصنيف الشركات إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.

عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بلغ عدد شركات العينة التي انطبقت عليها الشروط الخاصة باختيار عينة الدراسة، خمساً وأربعين (٤٥) شركة صناعية، وبإجمالي مشاهدات سنوية قدرها مائتين وسبعين (٢٧٠) مشاهدة، خلال فترة الدراسة من ٢٠٠١-٢٠٠٦، وكانت الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة كالتالي:

أولا: الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (إدارة الأرباح)

يعرض الجدول التالي تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة من ٢٠٠١-٢٠٠٦.

جدول ١
التكرارات والنسب المئوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح*

السنة	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2001	16	36%	29	64%	45	100%
2002	25	56%	20	44%	45	100%
2003	16	36%	29	64%	45	100%
2004	26	58%	19	42%	45	100%
2005	1	2%	44	98%	45	100%
2006	28	62%	17	38%	45	100%

* راجع الملحق رقم (١) للإطلاع على نتائج المستحقات الاختيارية للشركات الدالة على إدارة الأرباح.

يلاحظ من خلال الجدول (١) بأن هناك تبايناً بين الشركات من حيث ممارسة إدارة الأرباح، حيث ظهر أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة ٢٠٠٦، والذي بلغ ثمان وعشرين (٢٨) شركة، وبما نسبته ٦٢٪. وفى المقابل كان أقل تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة ٢٠٠٥، والذي بلغ شركة واحدة وبما نسبته ٢٪. يعزو الباحثان ذلك إلى أن سنة ٢٠٠٥ هي السنة الأولى التي تلت قيام هيئة الأوراق المالية بتحديث "تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤". وهو الذي انعكس بصورة إيجابية، في شكل امتناع الشركات محل الدراسة عن ممارسة إدارة الأرباح التزاماً بمعايير الإفصاح التي تم إصدارها. ولكن – وللأسف الشديد – لم يستمر ذلك الالتزام خلال السنة التالية، بل انعكس سلباً على ارتفاع نسبة الممارسة إلى الحد الذي فاق كل السنوات السابقة، وربما يكون مرده إلى شعور بعض الشركات بأن عملية التزامها بمعايير الإفصاح قد يترتب عليه بعض المشاكل التي سوف تنعكس سلباً على عرض الأوضاع المالية للشركة. بالإضافة إلى احتمالية تفطن الشركات إلى بعض الثغرات في قانون الإفصاح، ومن ثم استغلالها في خدمة مصالح الشركة. بالإضافة إلى ما سبق، يرى الباحثان أن التفاوت الواضح في الدخل بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ربما يكون ناتجاً عن تقييم بعض الأصول بالقيمة العادلة، وهو ما انعكس على الدخل ولم ينعكس على قائمة التدفقات النقدية.

ثانيا: الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة

١ - المتغير المستقل الأول (حجم مكتب التدقيق)

يعرض الجدول (٢) التكرارات والنسب لمتغير حجم مكاتب التدقيق خلال سنوات الدراسة من ٢٠٠١-٢٠٠٦.(وقد تم تصنيف مكاتب التدقيق من حيث الحجم بناء على عدد العملاء، وعدد المدققين

المتحصلين على إجازة ممارسة مهنة التدقيق داخل تلك المكاتب). من الجدول يلاحظ أنه ليس هناك تباين كبير بين سنوات الدراسة من حيث أحجام مكاتب التدقيق، إلا أن أعلاها تكراراً كان خلال سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وأقلها تكراراً كان خلال سنة ٢٠٠٦. وهو ما يتفق مع ما تم التوصل إليه من خلال تفسير الإحصاء الوصفي الخاص بممارسة إدارة الأرباح. وقد كان أعلى تكرار له خلال سنة ٢٠٠٦.

٢ - المتغير المستقل الثاني (مدى ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية)

يعرض الجدول (٢) التكرارات والنسب لمتغير مدى ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية خلال سنوات الدراسة من٢٠٠١-٢٠٠٦. يلاحظ من الجدول بأنه ليس هناك تباين كبير بين سنوات الدراسة من حيث تكرارات ونسب المكاتب المرتبطة بمكاتب تدقيق عالمية، والمكاتب غير المرتبطة بمكاتب تدقيق عالمية. إلا أن أعلاها تكراراً كان خلال سنة ٢٠٠١، وأقلها تكراراً كان خلال سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وهو ما يتفق مع ما تم التوصل إليه من خلال تفسير الإحصاء الوصفي الخاص بممارسة إدارة الأرباح والذي كان أعلى تكرار له خلال سنة ٢٠٠٦.

٣ - المتغير المستقل الثالث (فترة الاحتفاظ بالعميل)

يعرض الجدول (٢) التكرارات والنسب لمتغير فترة الاحتفاظ بالعميل خلال سنوات الدراسة من ٢٠٠١-٢٠٠٦.

يلاحظ من الجدول السابق بأنه ليس هناك تباين كبير بين سنوات الدراسة من حيث تكرارات ونسب متغير فترة الاحتفاظ بالعميل. حيث كانت نسب أو معدلات الاحتفاظ بالعميل ابتداء من سنة ٢٠٠٣ أعلى من نسب ومعدلات عدم الاحتفاظ بالعميل. وهو ما يمكن ربطه بوجود نص في قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية لسنة ٢٠٠٣، يحدد المدة التي يسمح فيها لمكتب التدقيق بالاستمرار في تدقيق حسابات عميل ما، وهي أربع سنوات.

٤ - المتغير المستقل الرابع (أتعاب التدقيق)

يعرض الجدول (٢) أدنى وأعلى مشاهدة لمتغير أتعاب التدقيق، وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري خلال سنوات الدراسة من٢٠٠١-٢٠٠٦. يلاحظ من الجدول المتقدم بأنه ليس هناك تباين كبير بين سنوات الدراسة من حيث قيم المشاهدات الدنيا والعليا، وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير أتعاب التدقيق. إلا أن أدنى قيمة للوسط الحسابي كانت خلال سنة ٢٠٠١ حيث بلغت (٨,٧٤٩) بانحراف معياري بلغ (,٨٨٩)، في حين أن سنة ٢٠٠٦ أظهرت أعلى قيمة للوسط الحسابي بلغت (٩,١٥٣) وبانحراف معياري بلغ تقريباً (,٧٨٥). وهنا يرى الباحثان أن ارتفاع قيمة الوسط الحسابي لأتعاب التدقيق خلال سنة ٢٠٠٦ - بالرغم من أنها أكثر السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح - لا يتناسب مع الافتراض السائد بأن ارتفاع قيمة الأتعاب يؤدى إلى

جدول ٢
الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة

السنة	حجم مكتب التدقيق				الارتباط بمكاتب عالمية				فترة الاحتفاظ بالعميل			
	كبيرة الحجم		غير كبيرة الحجم		مرتبط عالمياً		غير مرتبط عالمياً		اكثر من ثلاثة سنوات		اقل من ثلاثة سنوات	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2001	33	73%	12	27%	16	36%	29	64%	39	87%	6	13%
2002	31	69%	14	31%	14	31%	31	69%	41	91%	4	9%
2003	34	76%	11	24%	15	33%	30	67%	44	98%	1	2%
2004	34	76%	11	24%	14	31%	31	69%	43	96%	2	4%
2005	30	67%	15	33%	13	29%	32	71%	43	96%	2	4%
2006	28	62%	17	38%	13	29%	32	71%	39	87%	6	13%

... تابع جدول ٢

السنة	اتعاب المدقق* (آلاف الدنانير)				التخصص في صناعة العميل			
	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة	الوسط	الانحراف المعياري	متخصص		غير متخصص	
					التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2001	7.31	10.65	8.75	0.89	33	73%	12	27%
2002	6.71	10.91	8.82	0.86	33	73%	12	27%
2003	7.24	11.03	8.92	0.91	33	73%	12	27%
2004	7.82	11.32	9.01	0.80	33	73%	12	27%
2005	7.60	10.92	9.09	0.79	33	73%	12	27%
2006	7.90	11.02	9.15	0.78	33	73%	12	27%

* أتعاب المدقق مقيسة بمعدل أتعاب ساعة العمل الميداني.

زيادة جودة التدقيق، وهو الذي ينعكس سلباً على إدارة الأرباح.

ومن ثم قد يكون السبب هو تضخيم قيمة الأتعاب الظاهرة في القوائم المالية المفصح عنها من قبل بعض شركات العينة بقيمة الخدمات الأخرى (كالاستشارات الضريبية، وأنظمة المعلومات، وغيرها)، بالرغم من إدراجها في بند خاص بأتعاب التدقيق، سواء كان بقصد أو بدون قصد.

٥ - المتغير المستقل الخامس (التخصص في صناعة العميل)

يعرض الجدول (٢) التكرارات والنسب لمتغير التخصص في صناعة العميل خلال سنوات الدراسة من ٢٠٠١-٢٠٠٦.

يلاحظ من الجدول المتقدم بأنه ليس هناك تباين بين سنوات الدراسة من حيث تكرارات ونسب متغير التخصص في صناعة العميل، وهذا مرده لطبيعة البيانات المتعلقة بهذا المتغير، من حيث خضوعها مباشرة للآلية التي وضعها الباحثان لتحديد التخصص في صناعة العميل من عدمه، بناء على ما ورد في دراسات سابقة. ومن ثم لا يمكن تفسير هذه النسب إلا بعد خضوعها للاختبارات الإحصائية المناسبة.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

من نموذج الدراسة يلاحظ أنه يشتمل على ستة متغيرات، هي المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكخطوة أولى يجب أولاً التعرف إلى توزيع البيانات وذلك للتأكد من كون البيانات موزعة بشكل طبيعي أم لا، حيث يترتب على التعرف على توزيع البيانات اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم لاختبار الفرضيات. وقد وجدَ أن هناك خمسة متغيرات من متغيرات الدراسة الستة هي متغيرات وهمية Dummy Variables ومن ثم فهي متغيرات منفصلة قطعاً لن تخضع للتوزيع الطبيعي، أو أي توزيع يقترب منه، ولهذا سنقوم باختبار التوزيع الطبيعي فقط لمتغير واحد هو المتغير المستقل (أتعاب التدقيق). ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام أسلوبين للتحقق من مدى اقتراب بيانات هذا المتغير من توزيعها الطبيعي. الأسلوب الأول هو اختبار (Shapiro-Wilk[a])، أما الأسلوب الثاني فهو استخراج نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري، وكلا الأسلوبين لا بد وأن يعطي نفس النتيجة.

١ - اختبار (Shapiro-Wilk[a]) للتوزيع الطبيعي:

يستخدم اختبار (Shapiro-Wilk[a]) من أجل التأكد من مدى اقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي، حيث تشترط معظم الاختبارات الإحصائية أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً (Sekaran, 2006). ويستخدم هذا الاختبار إذا كان عدد المفردات يقل عن الخمسين مفردة (أبو زيد، ٢٠٠٥). وتكون قاعدة القرار تكون بقبول النتيجة التى مفادها، أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة المعنوية تزيد عن ٥٪، والعكس إذا كانت قيمة المعنوية تقل عن ٥٪ فإن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي (بشير، ٢٠٠٣).

وقد تم اختبار الفرضية العدمية القائلة بأن بيانات المتغير المستقل (أتعاب التدقيق) تتبع التوزيع الطبيعي، مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، والتي يمكن التعبير عنها كما يلي:

- H_0: البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، أي أن القيم موزعة في أحد جوانب المنحنى.
- H_1: البيانات غير موزعة توزيعاً طبيعياً، أي أن القيم مركزة بشكل منتظم تحت المنحنى.

٢ - نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري

كأسلوب آخر للتعرف على مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي نستخدم نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري، حيث تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً إذا كانت تلك النسبة تقع في المدى من -٢ إلى ٢ (بشير، ٢٠٠٣).

وبإجراء اختبار التوزيع الطبيعي وفقا لاختبار (Shapiro-Wilk[a]) تبين أن (Sig. = 0.098) وهي تفوق (0.05)، إذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية، أي أن بيانات المتغير المستقل (أتعاب التدقيق) تتوزع توزيعاً طبيعياً.

وكذلك عند إيجاد نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري لبيانات المتغير وجد أنها تساوي (1.67) وهي تقع ضمن المدى الملائم؛ وهو ما يؤكد النتيجة السابقة التي توصلنا إليها في اختبار (Shapiro-Wilk[a]) من أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي؛ ومن ثم يمكن الاعتماد عليها لأغراض التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات. وبعد التأكد من توزيع البيانات يمكن الانتقال للمرحلة الثانية من اختبار الفرضيات.

اختبار فرضيات الدراسة

ينقسم اختبار الفرضيات إلى جزءين، حيث يتم في الجزء الأول اختبار مدى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، بإدارة أرباحها خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠٠٦). وهي خطوة مهمة من أجل الجزء الثاني من التحليل الهادف إلى اختبار أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. أما الجزء الثاني فيتعلق باختبار أثر خصائص جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح.

اختبار الفرضية الأولى

تختبر هذه الفرضية مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٦؛ حيث أظهرت الإحصاءات الوصفية ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة. وعليه سيتم إجراء اختبار مدى معنوية الممارسة، وذلك باستخدام اختبار ذات الحدين (Binomial Test) للفرضية الأولى والتي تنص على أنه:

H_{01}: "لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، بإدارة أرباحها".

وقد كانت النتائج كما بالجدول (٣) التالي:

جدول ٣
نتائج اختبار Binomial Test للفرضية الأولى

التصنيف		عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	Sig.
المجموعة الأولى	شركات غير ممارسة لإدارة الأرباح (0)	158	59%	0.000[a]
المجموعة الثانية	شركات ممارسة لإدارة الأرباح (1)	112	41%	0.000[a]
المجموع		**270**	**100%**	

من الجدول السابق يلاحظ أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وبما نسبته ٤١٪، وذلك بعدد مشاهدات بلغ مائة واثنتي عشرة (١١٢) مشاهدة من أصل مائتين وسبعين (٢٧٠) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة ٥٩٪ بعدد مشاهدات مائة وثمان وخمسين (١٥٨) مشاهدة.

وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث إنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، فالقيمة المنخفضة للمعنوية تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، والقيمة المعنوية (.Sig) المنخفضة تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة. وعلى هذا فقد تم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، أي أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة كل من: (Holland& Ramsay, 2003)، (Oriole *et al.*, 2003)، (Qiang & Terry, 2005)، (Yoon *et al*, 2006)، (Summit, 2007).

اختبار الفرضيات المتعلقة بمدى تأثير خصائص جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح

يظهر الجدول (٤) نتائج اختبار Binary Logit للفرضيات المتعلقة بأثر خصائص جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح؛ حيث تم بناء نموذج لكل خاصية من خصائص التدقيق على حدة وبيان أثرها منفردة في إدارة الأرباح.

اختبار الفرضية الثانية

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق، في إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، لأرباحها".

ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة المفترضة السابقة كالتالي:

$$EM = \alpha - \beta\,Size + \ell$$

حيث إن:

EM: المتغير التابع (إدارة الأرباح)

α: قيمة الثابت

جدول ٤
نتائج اختبار Binary Logit حول أثر خصائص جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح

النموذج	المتغير المستقل	القيم الاحصائية للنموذج				
		Prob.	S.E	Z	S.D	β
الأول	حجم مكتب التدقيق	0.014[a]	0.147	-2.453	0.492	-0.361
الثاني	ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب عالمية	0.160[a]	0.219	-1.405	0.492	-0.308
الثالث	فترة الاحتفاظ بالعميل	0.003[a]	0.129	2.960	0.492	0.382
الرابع	أتعاب التدقيق	0.003[a]	0.013	-2.927	0.492	-0.382
الخامس	التخصص في صناعة العميل	0.016[a]	0.144	-2.404	0.492	-0.346

β: الميل للمتغير المستقل، وقد افترض مسبقاً أنه ذو قيمة سالبة، حيث افترض الباحثان أن العلاقة بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح هي علاقة سالبة.

Size: المتغير المستقل (حجم مكتب التدقيق). وهو متغير وهمي، حيث أعطيت المكاتب الكبيرة التي تم تصنيفها بناءً على دراسات سابقة في هذا المجال، الرقم (١)، وما دون ذلك أعطيت القيمة (٠).

ℓ: الخطأ العشوائي.

ويمكننا اختبار صحة هذا النموذج، بحيث تكون فرضية الاختبار رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية: $H_0 : \beta_{Size} = 0$ مقابل الفرضية البديلة: $H_\alpha : \beta_{Size} \neq 0$.

تبين من خلال الجدول السابق رقم (٤)، والذي يظهر أثر المتغير المستقل (حجم مكتب التدقيق) على المتغير التابع (إدارة الأرباح)، حيث وجد أن قيمة $\beta_{Size} = -0.36$، وهي تختلف بدرجة معنوية عن الصفر، إذ كانت قيمة $Z = -2.45$ وهي أصغر من قيمة Z الجدولية والتي تساوي (-١,٩٦). وبما أن قاعدة القرار وفقا لهذه النتيجة هي: رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، إذا كانت قيمة Z المحسوبة أكبر من (+١,٩٦) أو أصغر من (-١,٩٦) (Gujarati, 2004)؛ مما يعني أن معلمات النموذج تقع ضمن المنطقة الحرجة وخارج منطقة قبول الفرضية العدمية. إذا يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة. والتى مفادها أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على إدارة الأرباح. ويؤكد هذه النتيجة أن قيمة الدلالة المعنوية = *Prob.* *0.014* وهي عبارة عن احتمال المنطقة الحرجة لقيمة Z المحسوبة، قد جاءت أقل من ٥٪. ويلاحظ أيضا أن قيمة β جاءت سالبة بما يعني أن هناك علاقة سلبية بين حجم مكتب التدقيق وقيام إدارة الشركة بإدارة الأرباح. ويعزو الباحثان ذلك إلى أن تصنيف مكتب التدقيق من ضمن المكاتب الكبيرة وما يترتب على ذلك التصنيف من

حرص شديد من تلك المكاتب على تقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية حفاظاً على سمعتها من جهة، والاحتفاظ بعملائها من جهة أخرى، ينعكس بدوره على كبح ممارسة إدارة الأرباح داخل الشركات التى تقوم بتدقيقها. وتتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة كل من: (Connie *et al.*, 1998; Chen, 2005).

اختبار الفرضية الثالثة

H_{03} "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، في إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لأرباحها".

ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة المفترضة السابقة كالتالي:

$$EM = \alpha - \beta_{Global} + \ell$$

حيث إن:

EM: المتغير التابع (إدارة الأرباح)

α: قيمة الثابت

β: الميل للمتغير المستقل، وقد افترض مسبقاً أنه ذو قيمة سالبة، حيث افترض الباحثان أن العلاقة بين ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب عالمية وإدارة الأرباح هي علاقة عكسية.

Global: المتغير المستقل (الارتباط بمكاتب عالمية). وهو متغير وهمي، حيث أعطيت المكاتب التي لها ارتباط بمكاتب عالمية الرقم (١)، وما دون ذلك أعطيت القيمة (٠).

ℓ: الخطأ العشوائي.

ويمكننا اختبار صحة هذا النموذج، بحيث تكون فرضية الاختبار رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية: $H_0 : \beta_{Global} = 0$ مقابل الفرضية البديلة: $H_\alpha : \beta_{Global} \neq 0$.

من الجدول السابق (٤)، والذي يظهر أثر المتغير المستقل (ارتباط المكتب عالمياً) على المتغير التابع (إدارة الأرباح)، وجد أن قيمة $\beta_{Global} = -0.30$ وهى تختلف بدرجة معنوية عن الصفر، حيث كانت قيمة $Z = -1.40$ وهى أكبر من قيمة Z الجدولية والتي تساوي (-١,٩٦)؛ وهو ما يعني أن معلمات النموذج تقع خارج المنطقة الحرجة وضمن منطقة قبول الفرضية العدمية. إذا يتم رفض الفرضية البديلة، وقبول الفرضية العدمية. والتي مفادها أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لارتباط مكتب التدقيق بمكاتب عالمية على إدارة الأرباح. ويؤكد هذه النتيجة أن قيمة الدلالة المعنوية *Prob.* $= 0.160^a$ وهي عبارة عن احتمال المنطقة الحرجة لقيمة Z المحسوبة، قد جاءت أكبر من ٥٪ ويلاحظ أيضا أن قيمة β جاءت سالبة على الرغم من أنها ليست ذات دلالة إحصائية. ويعزو الباحثان ذلك إلى احتمال اختلاف المعايير المطبقة من قبل مكاتب التدقيق المحلية عن المعايير المطبقة من قبل مكاتب التدقيق العالمية المرتبطة بها. بالرغم من أنه يفترض الالتزام بتلك المعايير، وذلك من أجل المحافظة على سمعة تلك المكاتب عالميا، والوصول إلى تحقيق مستوى من جودة التدقيق محلياً.

اختبار الفرضية الرابعة

H_{04} "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة الأحتفاظ بالعميل، في إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، لأرباحها".

ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة المفترضة السابقة كالتالي:

$$EM = \alpha - \beta_{Keep} + \ell$$

حيث إن:

EM: المتغير التابع (إدارة الأرباح)

α: قيمة الثابت

β: الميل للمتغير المستقل، وقد افترض مسبقاً أنه ذو قيمة موجبة، حيث افترض الباحثان أن العلاقة بين فترة احتفاظ المكتب بالعميل وممارسة هذا العميل لإدارة الأرباح هي علاقة طردية بسبب نشوء علاقات مما قد يحدو بالمدقق إلى التساهل تجاه العميل.

$Keep$: متغير وهمي لتصنيف مكاتب التدقيق من حيث فترة الاحتفاظ بالعميل، حيث صنفت المكاتب التي احتفظت بالعميل من ثلاث سنوات لأكثر، على أنها الأكثر احتفاظاً، وأعطيت القيمة (١)، كما أعطيت القيمة (٠) للمكاتب التي احتفظت بالعميل لأقل من ثلاث سنوات.

ℓ: الخطأ العشوائي.

ويمكننا اختبار صحة هذا النموذج، بحيث تكون فرضية الاختبار رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية: $H_0 : \beta_{Keep} = 0$ مقابل الفرضية البديلة: $H_\alpha : \beta_{Keep} \neq 0$.

من الجدول نفسه (٤)، الذي يظهر أثر المتغير المستقل (فترة الاحتفاظ بالعميل) على المتغير التابع (إدارة الأرباح)، وجد أن قيمة $\beta_{Keep} = 0.382$ وهي تختلف بدرجة معنوية عن الصفر، حيث كانت قيمة $Z = 2.96$ وهي أكبر من قيمة Z الجدولية والتي تساوي (1.96)؛ وهو ما يعني أن معلمات النموذج تقع ضمن المنطقة الحرجة وخارج منطقة قبول الفرضية العدمية. إذ يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة الاحتفاظ بالعميل على إدارة الأرباح. ويؤكد هذه النتيجة أن قيمة الدلالة المعنوية = $Prob.$ 0.003^{a}، وهي عبارة عن احتمال المنطقة الحرجة لقيمة Z المحسوبة، قد جاءت أقل من 5% ويلاحظ أيضا أن قيمة β جاءت موجبة؛ وهو ما يعني أن هناك علاقة طردية بين فترة الاحتفاظ بالعميل التي تؤدى سلباً إلى انخفاض جودة التدقيق، ومن ثم ارتفاع نسبة ممارسة إدارة الأرباح. حيث يرى الباحثان أن السبب فى ذلك احتمال قيام بعض العلاقات ذات المصالح المشتركة بين المدقق والعميل بسبب طول فترة التعامل، وهو ما قد يؤثر سلباً على مخرجات التدقيق، ومن ثم زيادة ممارسة العميل لإدارة أرباحه، ويتفق ذلك مع بعض الدراسات السابقة, مثل دراسة (Dies and Giroux, 1992).

اختبار الفرضية الخامسة

H_{05} " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأتعاب التدقيق، في إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، لأرباحها".

ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة المفترضة السابقة كالتالي:

$$EM = \alpha - \beta_{Fees} + \ell$$

حيث إن:

EM: المتغير التابع (إدارة الأرباح)

α: قيمة الثابت

β: الميل للمتغير المستقل، وقد افترض مسبقاً أنه ذو قيمة سالبة، حيث افترض الباحثان أن العلاقة بين أتعاب المدقق و ممارسة هذا العميل لإدارة الأرباح هي علاقة عكسية.

$Fees$: متغير كمي لبيان قيم الأتعاب لكل شركة تدقيق خلال سنوات الدراسة.

ℓ: الخطأ العشوائي.

ويمكننا اختبار صحة هذا النموذج، بحيث تكون فرضية الاختبار رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية: $H_0 : \beta_{Fees} = 0$ مقابل الفرضية البديلة: $H_\alpha : \beta_{Fees} \neq 0$.

من الجدول (٤) الذي يظهر أثر المتغير المستقل (أتعاب المدقق) على المتغير التابع (إدارة الأرباح)، حيث وجد أن قيمة $\beta_{Fees} = -0.040$ وهى تختلف بدرجة معنوية عن الصفر، حيث كانت قيمة $Z= -2.927$ وهى أكبر من قيمة Z الجدولية والتي تساوي (-1.96)؛ ويعني ذلك أن معلمات النموذج تقع ضمن المنطقة الحرجة وخارج منطقة قبول الفرضية العدمية. إذاً، يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأتعاب المدقق على إدارة الأرباح. ويؤكد هذه النتيجة أن قيمة الدلالة المعنوية $Prob. = 0.003^{a}$ وهي عبارة عن احتمال المنطقة الحرجة لقيمة Z المحسوبة، قد جاءت أقل من 5% ويلاحظ أيضا أن قيمة β جاءت سالبة؛ وهو ما يعنى أن هناك علاقة عكسية بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح، حيث إن ارتفاع قيمة أتعاب التدقيق يؤدى إلى زيادة جودة التدقيق، ومن ثم انخفاض نسبة ممارسة إدارة الأرباح. ويعزو الباحثان ذلك إلى أن ارتفاع أتعاب التدقيق يعكس نوع من الرضا من قبل موظفي مكاتب التدقيق، وذلك من خلال شعورهم بوجود نوع من التوازن ما بين حجم العمل وقيمة الأتعاب التي يحصلون عليها، مما يدفعهم إلى بذل جهد أكبر من أجل الوصول إلى تحقيق مستوى رفيع من جودة التدقيق.

اختبار الفرضية السادسة

H_{06} "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص في صناعة العميل، في إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، لأرباحها".

ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة المفترضة السابقة كالتالي:

$$EM = \alpha - \beta_{prof} + \ell$$

حيث إن:

EM: المتغير التابع (إدارة الأرباح)

α: قيمة الثابت

β: الميل للمتغير المستقل، وقد افترض مسبقاً أنه ذو قيمة سالبة، حيث افترض الباحثان أن العلاقة بين التخصص في صناعة العميل وممارسة هذا العميل لإدارة الأرباح هي علاقة عكسية.

prof: متغير وهمي لتصنيف مكاتب التدقيق إلى متخصص في صناعة العميل أعطي الرقم (١)، وغير متخصص أعطي الرقم (٠).

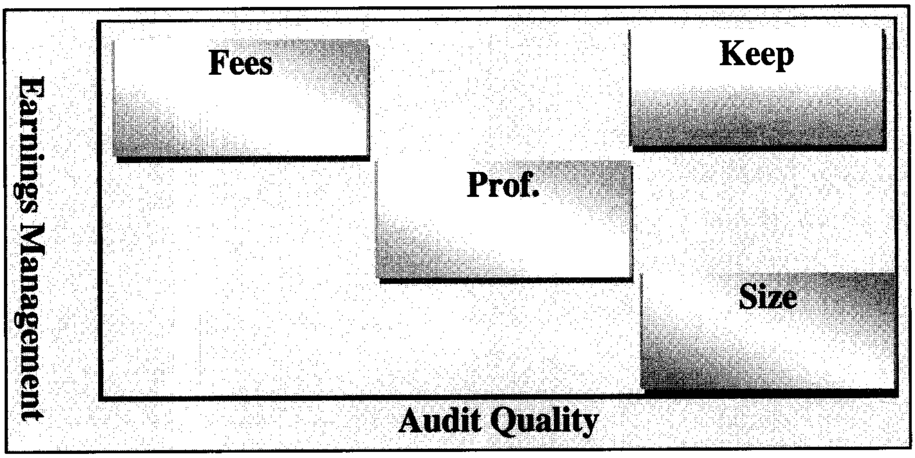
ℓ: الخطأ العشوائي.

ويمكننا إختبار صحة هذا النموذج، بحيث تكون فرضية الاختبار رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية: $H_0 : \beta_{prof} = 0$ مقابل الفرضية البديلة: $H_\alpha : \beta_{prof} \neq 0$.

من الجدول (٤)، والذي يظهر أثر المتغير المستقل (التخصص في صناعة العميل) على المتغير التابع (إدارة الأرباح)، حيث وجد أن قيمة $\beta_{prof} = -0.346$ ، وهي تختلف بدرجة معنوية عن الصفر، حيث كانت قيمة *Z= -2.404* وهي أكبر من قيمة Z الجدولية والتي تساوي (*1.96-*)؛ ويعني ذلك أن معلمات النموذج تقع ضمن المنطقة الحرجة وخارج منطقة قبول الفرضية العدمية. إذاً، يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص في صناعة العميل على إدارة الأرباح. ويؤكد هذه النتيجة أن قيمة الدلالة المعنوية *Prob. = 0.016*[a] وهي عبارة عن احتمال المنطقة الحرجة لقيمة Z المحسوبة، قد جاءت أقل من 5%. ويلاحظ أيضا أن قيمة β جاءت سالبة؛ مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين التخصص في صناعة العميل وممارسة إدارة الأرباح. ويعزو الباحثان ذلك، إلى أن تفهم المدقق لطبيعة صناعة العميل يساعده على الإلمام بكافة الممارسات والعمليات التي يقوم بها، مما يمكنه من كبح ممارسة إدارة الأرباح لدى ذلك العميل. حيث تتوافق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة كـل من: (Beasley & Petroni, 2001; O' Keefe *et. al*, 1994).

من التحليل السابق نرى أن خصائص جودة التدقيق تسهم بشكل فعال في الحد من ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، وبعض هذه الخصائص كان له علاقة طردية، وبعضه الآخر ارتبط بإدارة الأرباح بعلاقة عكسية، وهو ما يلخصه الشكل (٢):

من الشكل (٢) الملخّص لنتائج اختبار الفرضيات، يلاحظ أن حجم مكتب التدقيق، وهو من خصائص جودة التدقيق يرتبط بعلاقة عكسية مع إدارة الأرباح، وهو أكثر العوامل تأثيراً عليه. إذ إن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم هي الأقدر على ضبط إدارة الأرباح، ومن ثم تكون إدارة الأرباح عندها أقل ما يمكن. يلي ذلك التخصص في صناعة العميل، فهو يرتبط بعلاقة عكسية أيضاً بإدارة الأرباح، لكن تأثيره أقل من تأثير حجم مكتب التدقيق، فإذا ما كان المدقق متخصصاً في صناعة العميل فهو الأقدر على فهم طبيعة نشاط، وحسابات



شكل (٢) العلاقة بين خصائص جودة التدقيق وإدارة الأرباح

تم تصنيف المتغيرات من حيث الأهمية ودرجة التأثير واتجاه هذا التأثير بالاعتماد على β

هذا العميل؛ ومن ثم سيكون لديه القدرة على ضبط إدارته للأرباح. يلي ذلك أتعاب المدقق وهي من خصائص جودة التدقيق التي ترتبط بعلاقة عكسية أيضاً مع إدارة الأرباح، ولكنها الأقل تأثيراً من بين خصائص جودة التدقيق. أما فيما يتعلق بفترة الاحتفاظ بالعميل فهي كما نلاحظ ترتبط بعلاقة طردية مع إدارة الأرباح؛ إذ كلما زادت فترة تدقيق مكتب التدقيق للعميل عن ثلاث سنوات أدى ذلك إلى زيادة إدارة العميل لأرباحه، وقد علل الباحثان ذلك بنشوء علاقات ومصالح شخصية بين مكتب التدقيق والعميل.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

بناء على الخطوات السابقة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

١ - إن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة من ٢٠٠١-٢٠٠٦ بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات. ويظهر ذلك جلياً في سنتي الدراسة ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، حيث كانت سنة ٢٠٠٥ هي أقل السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت نسبة الممارسة ٢٪ من شركات العينة، في المقابل كانت سنة ٢٠٠٦ هي أكثر السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح؛ إذ بلغت نسبة الممارسة ٦٢٪ من شركات العينة. وتعزو الدراسة ذلك إلى أن سنة ٢٠٠٥ هي السنة الأولى التي تلت قيام هيئة الأوراق المالية بتحديث "تعليمات إفصاح الشركات

المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤". وقد انعكس ذلك بصورة إيجابية، في شكل امتناع الشركات محل الدراسة عن ممارسة إدارة الأرباح التزاماً بمعايير الإفصاح التي تم إصدارها. ولكن لم يستمر ذلك الألتزام خلال السنة التالية بل انعكس سلباً على ارتفاع نسبة الممارسة إلى الحد الذي فاق كل السنوات السابقة، وربما يكون مرد ذلك إلى شعور بعض الشركات بأن عملية التزامها بمعايير الإفصاح قد يترتب عليه بعض المشاكل التي تنعكس سلبا على عرض الأوضاع المالية للشركة. بالإضافة إلى احتمالية تفطن الشركات إلى بعض الثغرات في قانون الإفصاح، ومن تم استغلالها في خدمة مصالح الشركة. بالإضافة إلى ما سبق ترى الدراسة إن التفاوت الواضح في الدخل بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ربما يكون ناتجاً عن تقييم بعض الأصول بالقيمة العادلة، والذي انعكس على الدخل ولم ينعكس على قائمة التدفقات النقدية.

٢ - تبين من خلال النتائج الإحصائية أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على إدارة الأرباح. ويعلل الباحثان ذلك إلى أن تصنيف مكتب التدقيق من ضمن المكاتب الكبيرة وما يترتب على ذلك التصنيف من حرص شديد من تلك المكاتب على تقديم خدمات تدقيقية ذات جودة عالية حفاظاً على سمعتها من جهة، والاحتفاظ بعملائها من جهة أخرى، وهو ما ينعكس بدوره على كبح ممارسة إدارة الأرباح داخل الشركات التي تقوم بتدقيقها.

٣ - أظهرت النتائج الإحصائية أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمدى ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية على إدارة الأرباح. ويعزو الباحثان ذلك إلى احتمال اختلاف المعايير المطبقة من قبل مكاتب التدقيق المحلية عن المعايير المطبقة من قبل مكاتب التدقيق العالمية المرتبطة بها. بالرغم من أنه يفترض الالتزام بتلك المعايير، وذلك من أجل المحافظة على سمعة تلك المكاتب عالمياً، والوصول إلى تحقيق مستوى من جودة التدقيق محلياً.

٤ - أشارت النتائج الإحصائية إلى أنه هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لفترة الاحتفاظ بالعميل على إدارة الأرباح. حيث كان ذلك الأثر إيجابياً، وهو ما يتفق مع بعض ماورد فى الدراسات السابقة التي أشارت إلى أنه كلما كانت فترة الاحتفاظ أكبر انخفضت جودة التدقيق. ويؤدى هذا إلى ارتفاع نسبة ممارسة إدارة الأرباح. ويرى الباحثان أن السبب فى ذلك، احتمال قيام بعض العلاقات القائمة

على المصالح المشتركة بين المدقق والعميل بسبب طول فترة التعامل، وهو ما قد يؤثر سلباً على مخرجات التدقيق.

٥ - أظهرت النتائج الإحصائية، أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأتعاب التدقيق على إدارة الأرباح. وقد كان الأثر سلبياً بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح. بمعنى أن ارتفاع قيمة أتعاب التدقيق يؤدى إلى زيادة جودة التدقيق، ومن ثم إلى انخفاض نسبة ممارسة إدارة الأرباح. ويعزو الباحثان ذلك إلى أن ارتفاع أتعاب التدقيق يعكس نوعا من الرضا من قبل موظفي مكاتب التدقيق، وذلك من خلال شعورهم بوجود نوع من التوازن ما بين حجم العمل وقيمة الأتعاب التي يحصلون عليها، وهو ما يدفعهم إلى بذل جهد أكبر من أجل الوصول إلى تحقيق مستوى رفيع من جودة التدقيق.

٦ - أثبتت النتائج الإحصائية، أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص في صناعة العميل على إدارة الأرباح. ويعلل الباحثان ذلك بأن تفهم المدقق لطبيعة صناعة العميل يساعده على الإلمام بكل الممارسات والعمليات التي يقوم بها، وهو ما يمكنه من كبح ممارسة إدارة الأرباح لدى ذلك العميل.

ثانيا: التوصيات

وبناء على النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

١ - التأكيد على توفير بيئة تدقيق ذات جودة عالية، تعمل على الحد من الممارسات غير المرغوب فيها، مثل ممارسة إدارة الأرباح وغيرها. بالإضافة إلى العمل على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص، بآثار وانعكاسات تلك الممارسات على قراراتهم الاستثمارية. ولا يتأتى ذلك إلا بتكثيف الجهود من الجهات ذات العلاقة والمتمثلة في هيئة الأوراق المالية، وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والأكاديميين، والجامعات والمعاهد المتخصصة.

٢ - نظرا للدور الذي يقوم به حجم مكتب التدقيق في الحد من إدارة الأرباح، يوصي الباحثان بأن يتم إدماج كل مجموعة من مكاتب التدقيق غير الكبيرة، في شكل شركات أو مكاتب تدقيق كبيرة. وهو ما سيفرض على تلك المكاتب أو الشركات الكبيرة الالتزام بكل المعايير الموضوعة من جهة، والحرص الدائم والمستمر من أجل الحفاظ على السمعة المهنية من جهة أخرى،

وسينعكس بدوره على توفير بيئة تدقيق ذات جودة عالية.

٣ - نظرا لوجود علاقة عكسية بين ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية وإدارة الأرباح، بالرغم من أنها ليست ذات دلالة إحصائية، فأن الباحثين يؤكدان على ضرورة التزام المكاتب المحلية بالمعايير التي تطبقها مكاتب التدقيق العالمية المرتبطة بها، وذلك من أجل المحافظة على سمعة تلك المكاتب عالمياً، والوصول إلى تحقيق مستوى من جودة التدقيق محلياً، وهو ما ينعكس بدوره على تحسين مخرجات التدقيق.

٤ - نظراً لوجود علاقة عكسية بين فترة الاحتفاظ بالعميل والتي تؤدى سلباً إلى انخفاض جودة التدقيق، ومن ثم ارتفاع نسبة ممارسة إدارة الأرباح. يؤكد الباحثان على ضرورة التزام الشركات المساهمة، ومكاتب التدقيق بالمدة القانونية لاستمرار التدقيق لنفس العميل، والتي حددتها المادة (٣٣) من قانون رقم (٧٣) لعام ٢٠٠٣ حول تنظيم مهنة المحاسبة القانونية، بأربع سنوات متتالية، وذلك منعاً لاحتمال قيام بعض العلاقات ذات المصالح المشتركة بين المدقق والعميل بسبب طول فترة التعامل.

٥ - استناداً إلى وجود أثر عكسي لأتعاب التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح، ونظراً لما يترتب على ذلك من ضرورة تحديد قيمة تلك الأتعاب بكل دقة ومصداقية، فأن الباحثين يوصيان أن يتم توجيه وتوعية الشركات المساهمة بضرورة الفصل بشكل واضح بين قيمة أتعاب التدقيق، وقيمة أتعاب الخدمات الأخرى التي تقدمها مكاتب التدقيق لهم.

٦ - نظراً لوجود علاقة عكسية بين التخصص في صناعة العميل، وممارسة إدارة الأرباح، فأن الباحثين يقترحان أن يتم تقسيم كل مجموعة من مكاتب أو شركات التدقيق إلى مكاتب أو شركات متخصصة في صناعة معينة، الأمر الذي يعمل على توفير بيئة تدقيق تتسم بالفهم والإلمام الكامل بطبيعة صناعة العميل، وبجميع العمليات والممارسات التي يقوم بها، ومن ثم توفير الجو الملائم لقدرة تلك المكاتب أو الشركات على الحد من الممارسات غير المرغوب فيها، والتي من بينها ممارسة إدارة الأرباح. حيث أثبت هذا الأسلوب نجاحه في بعض الدول التي طبق فيها مثل الولايات المتحدة.

المراجع

إيمان الشاطري، ٢٠٠٣، **انخفاض مستوى أتعاب المراجعة وأثره على جودة الأداء المهني: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

سعد زغلول بشير، ٢٠٠٣، **البرنامج الإحصائي SPSS** دائرة الإحصاءات العامة، بغداد.

عبد المجيد الفار، ٢٠٠٦، **إدارة الأرباح، أثر الحاكمية المؤسسية عليها، وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

علي طلبة، ١٩٩٧، قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات: دراسة ميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات بسلطنة عمان، **مجلة الإداري**، العدد ٦٩.

محمد حميدات، ٢٠٠٢، **تقييم مستوى جودة تدقيق الحسابات في الأردن والعوامل المحددة لها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

محمد خير أبو زيد، ٢٠٠٥، **التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS** دار صفاء، عمان.

نهى العيسائى، ٢٠٠٣، **أثر عوامل شخصية وتنظيمية مختارة على جودة** أداء مراجع الحسابات" : دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

وهيب الياس الضلعلى، ٢٠٠٤، مدى **تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في اليمن: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

Chen, K. 2005. Auditing Quality and Earnings Management for Taiwan IPO Firms. *Managerial Auditing Journal*, 20 (1): 86-104.

Connie, L. Mark, L. And James, J. K.R, 1998. *The Effect of Audit Quality on Earnings Management. Contemporary Accounting Research*, 15 (1): 1-24.

De Angelo, L. 1986. Accounting Numbers As Market Valuation Substitutes: A Study of Management

Bedard Jean, Chtourou Sonda Marrakchi, and Courteau Lucic, 2004. The effect of Audit Committee expertise, on aggressive Earnings Management, *Auditing. A Journal of Practice & Theory*, 23 (2): 13-35.

Caneghem, T. 2004. The Impact of Audit Quality on Earnings Rounding-up Behavior: Some UK Evidence. *European Accounting Review*, 13 (4): 771-786.

Buyouts of Public Stockholders, *The Accounting Review*, 6 (1): 400 - 420.

De Angelo, L.E. 1981. Auditor Size and Audit Quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3 (1): 183-199.

Dechow, P.M., R. G. Saloan, and A. P. Sweeny. 1995. Detecting Earnings Management. *The Accounting Review*, 70 (2): 193-225.

Ebrahim, A. 2001. Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance, and Earnings Management: Additional Evidence. *Rutgers University. www.aaahq.org/audit/midyear.*

Hoitash, R. Markelevich, A., and Barragato, C. 2007. Auditor fees and audit quality. *Managerial Auditing Journal*, 22 (8): 761-786.

Holland David and Alan Ramsay, 2003, Do Australian companies manage earnings to meet simple earnings benchmarks?, *Accounting and Finance*, 43 (1): 41-62.

Gujarati D. 2004. Basic Econometrics. Fourth edition, *The McGraw-Hill Companies.*

Levitt, A. 1998. The numbers game. speech delivered at the NYU Center for Law and Business, New York, NY, 28 September,

Oriol, A., Jordi, P. and Ester, O. 2003. Earnings Management in Spain. Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange. UPF Economics and Business Working Paper No. 677: *www.ssrn.com.*

Palm Rose, Z. 1988. An Analysis of Auditor Litigation and Audit Quality. *The Accounting Review*, 6 (3): 55 - 73.

Piot Charles. 2005. Audit Quality and Earnings Management in France. *Social Sciences and Humanities Research Council of Canada.*

Qiang Cheng & Warfield Terry. 2005. Equity Incentives and Earnings Management, *Accounting Review*, 80 (2): 441- 480.

Sekaran, U., 2006. Research Methods for Business: A Skill-Building Approach, Fourth Edition, *John Wiley & Sons, Inc.*

Steven, J. Maijoor and Ann Vanstraelen, 2006. Earnings Management Within Europe: The Effects of Member State Audit Environment, Audit Firm Quality and International Capital Markets. *Accounting and Business Research*, 36(1): 33-52.

Subramanyam, K. R. 1996. The Pricing of Discretionary Accruals. *Journal of Accounting and Economics,* 22: 249-284.

Sumit, A., Souphala, C., Chunlin, and L. Rhee, 2007. Earnings Management behaviors under different economic environment: Evidence from Japanese banks. *Journal of International Review of Economic& Finance*, 16. (3): 429 - 443.

Tendeloo Brenda Van. 2005. Earnings Management and Audit Quality in Europe: Evidence from the Private Client Segment Market, Working Paper:

Xinhan, W. 2005. Earnings Management, audit opinion and auditor location. City University of Hong Kong.:

Yoon, S. Miller, G. Jiraporn, P. 2006. Earnings Management Vehicles for Korean Firms. *Journal of International Financial Management and Accounting,* 17 (2): 21- 42.

الملحق (١)

المستحقات الاختيارية للشركات المساهمة العامة الصناعية ضمن العينة

#	الشركة	المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة						
		2001	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
1	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	-314741	-1028112	-159101	-819975	4254-	590661.24	-346254
2	الألبان الأردنية	-225698	-125384	-169785	2108	62283	240872.11	-35934
3	العامة للتعدين	-105997	24524	626824	485024	3833	-284762.24	124908
4	العربية لصناعة الألمنيوم	586774	-830393	176862	451816	306259	1966919.18	443040
5	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	-2203909	-2496135	3392065	13201276	123132	-292378.31	1954008
6	الوطنية لصناعة الصلب	1491049	-1898461	1315676	633097	658690	-1660819.03	89872
7	دار الدواء للتنمية والاستثمار	1239857	494710	1205447	752866	857-	1489737.52	1036524
8	الصناعات البتر وكيماوية الوسيطة	371476	-1007752	-1999123	1201335	1176103	1456325.45	199727
9	مصانع الأجواخ الأردنية	601121	347646	-3217646	-3216901	86098	-4322539.31	-1620370
10	مصانع الخزف الأردنية	-2602597	-3005404	-619712	226115	220495-	-1431095.75	-1486539
11	مصانع الورق والكرتون الأردنية	344398	-1244022	135210	-48984	17766	359515.97	-72686
12	الأردنية لصناعة الأنابيب	665672	-1345956	1193727	-342473	49673	-949937.13	-121549
13	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	33311	-428572	-1015486	556401	92488	-1680356.55	-407036
14	الصناعات الكيماوية الأردنية	584518	56706	175039	507006	281760	563950.31	361497
15	العالمية للصناعات الكيماوية	-433256	-440399	51296	254527	8851	192265.6	-61119
16	الصناعات الصوفية	-246647	-230637	49005	284936	6	59110.82	-14038
17	الأردنية للصناعات الخشبية / جوا يكو	557751	-2990187	175508	-229795	166554	-44176.1	-394058
18	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك	638935	-2850603	430720	1963549	295756	286830.67	127531

تابع/ الملحق (١)
المستحقات الاختيارية للشركات المساهمة العامة الصناعية ضمن العينة

#	الشركة	المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة						
		2001	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
19	السلفوكيماويات الأردنية	-831955	-1146921	-50692	-3843969	554166	-340535.97	-943318
20	مصانع الأسمنت الأردنية	-10538805	-22740120	-12383468	-300727	23773-	6761291.94	-7840366
21	البوتاس العربية	-43864720	-43368200	-13794692	-57988018	36229602-	94987322.04	-12805662
22	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	112656	-506104	92817	-404642	76484	441025.77	-31294
23	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	-2691411	-170197	33781	839843	2556-	-406655.9	-478928
24	الوطنية لصناعة الكلورين	-1157843	-3179762	154919	-794096	7755-	-1975954.19	-1390547
25	الموارد الصناعية الأردنية	-543623	-1678057	-120085	2220881	88915	763050.93	121847
26	الكابلات الأردنية الحديثة	-1534136	-1405962	2857526	12620931	1324857	18396441.88	5376610
27	الزى لصناعة الألبسة الجاهزة	-470585	-359425	-345235	-1146879	52992	-180167.45	-408217
28	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	-532380	-1032702	-456395	743870	92824	-765942.47	-325121
29	حديد الأردن	-316737	-724121	-1178466	5937494	856394	-2050851.03	420619
30	العربية للصناعات الكهربائية	493717	-548633	-162877	-477876	2467-	823374.74	25541
31	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية	-561447	-813012	818635	120862	511435	2747519.51	470665
32	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	698888	-2035280	3814346	-1575115	940207	-3042264.26	-199870
33	الدولية للصناعات الخزفية	-470876	-935106	453278	804028	92382	377578.77	53547
34	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	-240468	-1498682	-147840	1176737	88201	-1055686.03	-279623
35	الوطنية للدواجن	-32682425	-28206345	-24793881	-28414004	9711-	-4084560.12	-23636243
36	العربية لصناعة المواسير المعدنية	2139494	-2629082	-513508	2352902	1767	-1648630.32	-49510

تابع/ الملحق (١)
المستحقات الاختيارية للشركات المساهمة العامة الصناعية ضمن العينة

#	الشركة	المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة 2001	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
37	الوطنية لصناعة الألمنيوم	-1345545	-467033	993860	2244454	58578	-375405.71	184818
38	المصانع العربية الدولية للأغذية	-187004	-282335	-730018	106330	83	-176553.88	-211583
39	دار الغذاء	-598046	81727	1125524	1512127	289120	2433935.12	807398
40	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية	-492779	-1068303	1334231	1471116	6858341	27775908.04	5979752
41	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	-759040	-830182	135898	-103508	33050	-271498.16	-299213
42	الاتحاد للصناعات المتطورة	-192719	667483	-41576	986438	18941	412020.9	308431
43	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	-236580	-1586302	2164656	801551	95669	1860747.1	516624
44	الدولية لصناعة السيلكا	1689514	1682805	2071449	145312	18449	6672.04	935700
45	مصفاة البترول الأردنية	24818780	20417032	-52824034	45116730	25184525	27837752.04	15091798

* المصدر/ من عمل الباحثين .

ABSTRACT

AUDITING QUALITY EFFECT ON BAN EARNINGS MANAGEMENT: EVIDENCE FROM JORDAN

IMAD M. ABU IJELA
University of Seventh of April

ALLAM M. HAMDAN
Ahlia University

The research investigates in the existence of Earnings Management practices in the industrial public companies listed in Amman Stock Exchange, and tests the impact of auditing quality characteristics (the audit office size, the connection with other global offices, the client retention period, the auditing fees and the specialty in client's industry) on Earnings Management practices. To achieve these objectives, the researcher used several statistical methods. These methods include the (Binomial Test) to test the first main hypothesis, the (Binary Logit) to test the other main hypotheses. The most important conclusion of the study was that the industrial public companies listed in Amman Stock Exchange have practiced Earnings Management each year in the study period (2001 - 2006) with some variations during those years. However, the most significant variation in practice has been between the 2005 & 2006, where 2005 shows the least severe practice (2%), compared to 2006 which shows the most severe practice (62%). Furthermore, the researcher concludes that there is a significant effect of each characteristic of audit quality (as mentioned above) on Earnings Management practices. An exclusionis, the connection with other global offices. Based on the previous results the researcher suggested several recommendations and the most important one was that financial reports users should be educated about earnings management in general, and the investors in particular, and its effects on investment decisions.

عماد محمد أبو عجيلة (دكتوراه المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠٠٨)، أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة السابع من إبريل، ليبيا، له اهتمامات بحثية في مجال التدقيق، وإدارة الأرباح، والحاكمية المؤسسية.

علام محمد حمدان (دكتوراه المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠٠٩)، أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية، البحرين. له اهتمامات بحثية في مجال التدقيق، وإدارة الأرباح، والحاكمية المؤسسية، ونظم المعلومات المحاسبية.